

صحيفة دار العلوم

لغة العربيه وآدابها والدراسات الاسلاميه

فصلية محكمة

العدد (٣٣) رجب ١٤٣٠ هـ - يوليو ٢٠٠٩ م

* ((لو أن باحثا مدققا أراد أن يبحث
عن اللغة العربية أين تموت و أين تحيا؟
لوجدتها تموت في كل مكان و تحيا في
دار العلوم)) .
الإمام محمد عبده

* إن اللغة العربية تحيا في كل مكان
بفضل دار العلوم

أ. د. / السعيد مصطفى السعيد
رئيس جامعة القاهرة سابقا

١٩٩٥

الإصدار الرابع - السنة السادسة عشرة - العدد الثالث والثلاثون
رجب ١٤٣٠ هـ - يوليو ٢٠٠٩ م

صحيفة دار العلوم

لغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية

صحيفة فصلية محكمة

تصدرها جماعة دار العلوم بالقاهرة
نصف سنوية (مؤقتاً)

صحيفة دار العلوم لغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية

- صدر العدد الأول منها عام ١٩٠٧ ، مع توقف في بعض مراحل من حياتها ، وتعاود جماعة دار العلوم إصدارها الآن للمرة الرابعة.
- تنشر الأبحاث والدراسات التي تتسم بالأصالة ، وتبتعد عن السرد ، وتلتزم بالمنهج العلمي علاجاً وتوثيقاً.
- لا ترد الأصول إلى أصحابها نشرت أم لم تنشر.
- ترتيب الأبحاث يخضع لاعتبارات فنية بحتة ، لا صلة لها بقيمة البحث ، ولا بمكانة الكاتب.
- الأفكار الواردة بالأبحاث لا تعبر بالضرورة عن رأي الجماعة ، وإنما عن رأي كاتبها فحسب.
- سعر العدد:

- في مصر: خمسة جنيهاً.

- في الخارج: خمسة دولارات أو ما يعادلها يضاف إليها أجرة البريد.

• تطلب المجلة من :

(١) جماعة دار العلوم ، ١٩ شارع سوق التوفيقية المتفرع من شارع

رمسيس - القاهرة - جمهورية مصر العربية . هاتف: ٢٥٧٤٢٢٥٢.

(٢) مكتبة زهراء الشرق ١١٦ شارع محمد فريد القاهرة هاتف:

٢٣٩٢٩١٩٢.

• كافة المراسلات الخاصة بالتحليل أو الاشتراكات توجه باسم : رئيس

التحرير على عنوان جماعة دار العلوم - ١٩ شارع سوق التوفيقية من

شارع رمسيس القاهرة - جمهورية مصر العربية ، هاتف:

٢٥٧٤٢٢٥٢.

• الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

عبد العليم يونس

نائب رئيس مجلس الإدارة

عبد المجيد بركات

المدير العام

السيد عباس السيد

• التحرير

رئيس التحرير

د. الطاهر أحمد مكي

نائب رئيس التحرير

د. محمد سلام

مدير التحرير

عبد المنعم شلبي

سكرتير التحرير: حسام جليل

مستشارو التحرير (مرتبون هجائيًا)

الفهرس

الموضوع	الصفحة
• فاتحة العدد:	
الثقافة واللغة والتعليم في مصر الحديثة (١٨٧٢ - ١٩٢٣) ودور دار العلوم في تحديثها د. لويز آرمين أروين - أ. د. الطاهر أحمد مكي ٥	
• رثاء الزوجات والجواري في الشعر الأندلسي "عصر الطوائف والمرابطين" د. حمدي أحمد حساتين ٧ - ١١٨	
• الرسم العثماني في المصحف بين الوجوب وعدمه.	
د. رابح بن أحمد فرور ١١٩ - ١٢٤	
• دلالة الاقتران عند الأصوليين ومدى حجيتها في إثبات الأحكام الشرعية.	
د. خالد ملاوي ١٢٥ - ١٤٤	
• الدولة السلوقية تأسيسها وطبيعة تكوينها.	
أ. مراد محمد إسماعيل ١٤٥ - ١٦٦	
• جمالية النتفة الشعرية - أ. محمد الأمين شيخة ١٦٧ - ١٨٠	
• النحو بين التقليد والتجديد - د. محيي الدين سالم ١٨١ - ٢٠٠	
• الأفعال الثلاثية نحو معالجة تقعيدية باستخدام الإحصاء.	
د. خالد توكل مرسي ٢٠١ - ٢٣٦	
• المعرب من الكلام الأعجمي - أ. رواق سماح ٢٣٧ - ٢٤٤	
• إثبات الطلاق في قانون الأسرة الجزائري ، دراسة وتحليل.	
د. المصري مبروك ٢٤٥ - ٢٦٦	
• التحقيق بين المنهج والتطبيق - د. يوسف بن هورة ٢٦٧ - ٢٧٦	

أ. د. إبراهيم عبد الرحيم أ. د. أحمد عفيفي
أ. د. عبد اللطيف عبد الحليم أ. د. علي أبو المكارم
أ. د. محمد عبد المجيد الطويل أ. د. محمد عبد المطلب

الأفعال الثلاثية

نحو معالجة تعقيدية باستخدام الإحصاء^(١)

د. خالد توكل مرسى*

تمثل الأفعال الثلاثية المجردة مشكلة كبيرة عند التعبير بها، وهذه المشكلة لا تظهر في المكتوب بقدر ظهورها في المنطوق، فعندما يحاول العربي أن ينطق بفعل ثلاثي مجرد تظهر أمامه مشكلتان رئيستان:

الأولى: ضبط عين الفعل في الماضي، وقد أوردت كتب اللغة كثيرًا من الأمثلة
انحرافات نطقية تُظهرُ خلطًا بين وزني (فَعَلَ) و(فَعِلَ)، وبين (فَعَلَ) و(فَعِلَ)،
وبين (فَعَلَ) و(فَعُلَ)^(٢).

الثانية: ضبط عين المضارع، فالماضي (هَدَفَ) هل مضارعه (يَهْدِفُ)

* مدرس بكلية اللغات التطبيقية، الجامعة الفرنسية في مصر.

(١) ينقسم البحث إلى ثلاث مراحل: الأولى، عرض لنظرية النحاة عن الأفعال الثلاثية، والثانية:

عرض الإحصاء ونتائجه، والثالثة: محاولة تعقيد الأفعال الثلاثية في ضوء نتائج الإحصاء.

(٢) يثبت ورود هذه المشكلة في كتب اللغويين أنها ليست وليدة عصرنا، وقد اهتم اللغويون برصد هذه

للظاهرة، انظر مثلاً ص ١٥٤-١٥٥ من كتاب: تقويم اللسان، لأبي الفرج عبد الرحمن ابن

الجوزي، تحقيق: د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، ط٢، دت. وقد أفرد ابن السيد

للبلطيوسي ثلاثة أبواب وضّح أنها تنطق خلاف الباب الأوضح، الأول: ((باب ما جاء على فَعَلْتُ

بكسر العين والعامة نقوله على فَعَلْتُ بفتح العين)) و((باب ما جاء على فَعَلْتُ بفتح العين والعامة

نقوله على فَعَلْتُ بكسرها))، و((باب ما جاء على فَعَلْتُ بفتح العين والعامة نقوله على فَعَلْتُ

بضمها)). انظر: الاقتضاب في شرح أنب الكتاب، لأبي محمد عبد الله بن محمد ابن السيد

البلطيوسي، تحقيق: مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣،

٢/٢١٤-٢١٥، وكذلك فعل ابن السكيت، في إصلاح المنطق، انظر: إصلاح المنطق، لابن

السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، ط٤، دت، باب ((ما

جاء على فَعَلْتُ مما تكسره العامة أو تضمه وقد يجيء في بعضه لغة إلا أن الفصيح الفتح))،

. ١٨٨/١

• الإشراف العلمي في الجامعة مفهومه، عناصره، ومعوقاته.

د. طوابة نور الدين ٢٧٧ - ٢٩٦

• سلطة النزعة الدينية على الشعر الملحون إبان الاستعمار الفرنسي.

أ. عبد القادر فيطس ٢٩٧ - ٣١٠

• النقود في الحجاز في صدر الإسلام.

أ. عبد الله حافظ الحاج عبد الله ٣١١ - ٣٣٢

• العلاقات السلوقية البطلمية في عصر الملك أنطيوخس.

د. مازن جميل ٣٣٣ - ٣٥٦

• أثر الحذف والإحلال في سبك النص القرآني "سورة القصص نموذجًا".

د. إحسان عبد القدوس إمبابي ٣٥٧ - ٣٨٤

• أخبار الكلية والجماعة ٣٨٥

أم (يَهْتَفُ)؟^(١)، و(قَصَدَ) هل مضارعه (يَقْصِدُ) أم (يَقْصُدُ)؟ إلى غير ذلك من الأفعال التي لا يستطيع المتكلم تحديد عين مضارعها؛ فتسبب اضطراباً وحيرة.

وقد قام اللغويون بمجهودات كبيرة لاحتواء هذا الاضطراب على مستوى الكفائتين الوصفية والتفسيرية. فعلى مستوى الكفاية الوصفية قسّم النحاة الأفعال

إلى ستة أبواب، ثم ذكروا أمثلة للشواذ، وأحصوا الأوزان قليلة الاستعمال كباب (فَعِلَ يَفْعِلُ)، وقدموا أمثلة للأفعال التي يأتي مضارعها على وزني (يَفْعُلُ، وَيَفْعِلُ) أو (يَفْعُلُ، وَيَفْعِلُ) أو (يَفْعُلُ وَيَفْعِلُ)^(٢)، والأفعال التي يأتي مضارعها على ثلاثة أوزان (يَفْعُلُ وَيَفْعِلُ

ويَفْعِلُ)^(٣)، والأفعال التي لامها أو عينها حرف حلق، ولم ينطقها العربي مفتوحة العين على عادة العرب^(٤)، والأفعال التي لامها أو عينها ليس حرف حلق، ونطقها العربي على (يَفْعُلُ) أو (يَفْعِلُ)^(٥)، والأفعال المضعفة^(٦). بل

(١) حركة عين المضارع قد لا تحمل تنوعات صوتية فقط، بل يمكن أن تحمل تنوعات دلالية أيضاً، ولعل هذا الفعل (هَتَفَ) مثال جيد لهذا النوع من الأفعال، فقد استعمل العربي المضارع (يَهْتَفُ) لإظهار دلالات معينة، والمضارع (يَهْتَفُ) لإظهار دلالات أخرى، انظر ص ٢٠ من البحث.

(٢) انظر في ذلك مثلاً: المخصص، ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦، ٢٧٦/٤، ٢٧٧.

(٣) انظر مثلاً: القاموس المحيط، باب جنح، تاج العروس تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، دار الهداية، دت، ٣٤٨/٦ (باب جنح)،

(٤) انظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط ٢، ١٩٨٢، ١٠٢/٤.

(٥) انظر: الكتاب: ١٠٥/٤، وإصلاح المنطق: ٢١٧/٢-٢١٨، وشرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترلابادي، تحقيق: محمد نور الحسن، وآخرين، دار الكتب العلمية، لبنان، ١١٤/١، ١١٥.

(٦) انظر: المخصص، ٢٧٧/٤.

أفرد بعضهم كتباً كاملة للأفعال^(١).

وعلى مستوى الكفاية التفسيرية قدّم النحاة تفسيراً ربطوا خلاله بين عين الفعل في الماضي، وعينه في المضارع؛ اعتماداً على المخالفة الصوتية بينهما. فالعرب أرادت « أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي؛ لأن كل واحد منهما بناء على حياله، فجعلوا مضارع (فَعِلَ) (يَفْعُلُ)، ومضارع (فَعَلَ) في أكثر الأمر (يَفْعِلُ)^(٢)؛ لمقاربة الكسرة الفتحة، واجتماعهما في مواضع كثيرة، وإمالة كل واحدة منهما إلى صاحبتهما^(٣)، ويرى ابن جني أن العربي قد لجأ للمخالفة الصوتية بين عين الماضي والمضارع « لإفادة الأزمنة، فجعل لك زمان مثال مخالف لصاحبه، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان، فمن ذلك أن جعلوا بإزاء حركة فاء الماضي سكون فاء المضارع، وخالفوا بين عينيها، فقالوا ضَرَبَ يضرب، وَقَتَلَ يَقْتُلُ وَعَلِمَ يَعْلَمُ^(٤)».

وكان من نتيجة هذا المبدأ الذي اعتمده النحاة أن قسموا الأبواب إلى ستة

هي:

فَعَلَ	يَفْعِلُ	مثل:	ضَرَبَ.
فَعَلَ	يَفْعُلُ	مثل:	قَتَلَ.

(١) مثل: كتاب الأفعال، لابن القوطية (ت: ٣٦٧) وكتاب تهذيب الأفعال لابن القطاع الصقلي (ت: ٥١٥)، كتاب الأفعال، لأبي عثمان السرقسطي.

(٢) سوف يظهر الإحصاء أن الكسر في (يفعل) ليس هو الغالب على حركة العين، كما أشار ابن جني، ولعله رأى ذلك إما تفعيلاً لمبدأ المخالفة الصوتية المبدأ الرئيس لتفسير الظاهرة، أو لأن الكسرة أخف من الضمة.

(٣) انمصف لكتاب التصريف، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، ط ١، ١٩٥٤، ١٨٧/١.

(٤) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ٣٧٦/١.

فَعَلَ	يَفْعَلُ	مثل:	صَنَعَ
فَعِلَ	يَفْعَلُ	مثل:	عَلِمَ
فَعِلَ	يَفْعِلُ	مثل:	حَسِبَ
فَعُلَ	يَفْعُلُ	مثل:	كَرُمَ

وإن كان الحساب المنطقي يقتضي أن يكون في العربية - حسب هذه النظرة - تسعة أوزان، ناتجة من ضرب ثلاثة في ثلاثة، إلا أن النحاة رأوا أن العرب قد أهملت ثلاثة أوزان فلم تنطق بأفعال على وزنها هي:

فَعِلَ	يَفْعُلُ
فَعُلَ	يَفْعُلُ
فَعُلَ	يَفْعُلُ

وعند تأمل هذه الأبواب في ضوء مبدأ المخالفة الصوتية نلاحظ أنه قد تحقق في بابين أو ثلاثة من الأبواب الستة على اختلاف بين النحاة^(١)، وهذه الأوزان هي:

فَعَلَ	يَفْعِلُ
فَعَلَ	يَفْعِلُ

(١) يرى ابن جني أن أصل الأبواب بابان هما: فَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعِلَ يَفْعُلُ، فقال في باب (فَعَلَ المفتوح العين يَفْعِلُ بكسرهما، وَيَفْعُلُ بضمها دال عليه): [وإنما جازَ قَتَلَ يَقْتُلُ ونحوه؛ لأنه لما كانت عين المضارع أبداً تخالف حركة عين الماضي إلا باب فَعَلَ يَفْعُلُ، جازَ قَتَلَ يَقْتُلُ؛ لأن الخلاف في حركة العين قد وقع، ولكن الباب ما بدأنا به من أن باب فَعَلَ إنما هو يَفْعِلُ، وَيَفْعُلُ داخل عليه. انظر: المنصف، ١٨٦/١. فبدأ من كلامه أن المخالفة تحققت في باب فَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعِلَ يَفْعُلُ. ويرى غيره أن كليهما أصل، انظر:

شرح شافية ابن الحاجب، ١١٧/١، وكتاب الأفعال، لابن القوطية، تحقيق على فوده، مطبعة مصر، ط١، ص ٢.

فَعِلَ	يَفْعَلُ
--------	----------

وقد جعلوا هذه الأبواب أصلاً، وغيرها الفرع، وهي القياس وغيرها الشاذ لعل. أما الوزنان الأول والثاني، فقد رأى النحاة أنهما ((جاريان على السواء في الغلبة والكثرة^(١)، قال أبو الحسن: يَفْعِلُ بالكسر أغلب من يَفْعُلُ بالضم، قال أبو علي: وذلك ظن، إنما توهم ذلك من أجل الخفة، فحكم على (يَفْعِلُ) بالكسر أكثر من (يَفْعُلُ) بالضم، ولا سبيل لحصر ذلك فيعلم أيهما أكثر وأغلب، غير أننا كلما استقرينا باب (فَعَلَ) المفتوح العين الذي يعتقب عليه المثالان يَفْعِلُ بالكسر، وَيَفْعُلُ بالضم، وجدنا الكسر فيه أفصح، وذلك للخفة كقولنا: خَفَقَ الفؤاد يَخْفِقُ بالكسر، وَيَخْفُقُ بالضم،... وأشبه ذلك مما تقصاه متقنو اللغة كالأصمعي، وأبي زيد، وأبي عبيد، وابن السكيت، وأحمد بن يحيى^(٢).

وقد انقسم النحاة أربعة اتجاهات عند تقعيد هذين البابين، وهذه الاتجاهات هي:

الاتجاه الأول: يرى أصحابه أنه إذا عرف الماضي (فَعَلَ) بفتح العين، ولم يعرف المستقبل فالوجه يكون على يَفْعِلُ بالكسر؛ لأنه أكثر والكسر أخف من الضم^(٣). وهو رأي الفراء وابن جني^(٤).

الاتجاه الثاني: يرى أصحابه أنهما [جائزان: سُمِعا للكلمة، أم لم يسمع إلا أحدهما]^(٥).

(١) يثبت الإحصاء عدم صحة هذه النظرة، انظر ص ١١ من البحث.

(٢) انظر: المخصص، ٢٧٦/٤.

(٣) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة المطابع الأميرية، ١٥٢/٧.

(٤) انظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨، ٤٤/٢.

(٥) انظر: الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦، ص ١٢١.

الاتجاه الثالث: يرى أصحابه أن [الأصل في المضارع المتعدي الكسر، نحو يضرب، وأن الأصل في مضارع غير المتعدي الضم، نحو سَكَّتْ يَسْكُتُ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ، يقال هذا مقتضى القياس^(١). إلا أنهما قد يتداخلان فيجيء هذا في هذا، وربما تعاقبا على الفعل الواحد]^(٢).

الاتجاه الرابع: يرى أصحابه أن (يَفْعِل) بالكسر و(يَفْعُل) بالضم سواء فيما لا يعرف^(٣)، وهو رأي أبي حيان^(٤)، وأبي زيد الأنصاري^(٥).

وقد نقل السيوطي حيرة أبي زيد عندما قال: «قال أبو زيد: طفت في عليا وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم؛ لأعرف ما كان منه بالضم أولى، وما كان بالكسر أولى، فلم أجد لذلك قياساً، وإنما يتكلم كل امرئ منهم على ما يستحسن ويستخف لا على غير ذلك».

وسوف تتم مناقشة هذه الاتجاهات في ثنايا البحث^(٦).

أما وزن (فَعِلَ يَفْعُلُ)، فقد رأى النحاة بناء على المخالفة الصوتية أن [القياس في مضارع فَعِلَ المكسور العين فتحها]^(٧).

وأما الأوزان التي لم تتحقق فيها المخالفة الصوتية فهي:

الوزن الأول: فَعَلَ يَفْعَلُ

يأتي الفعل على هذا الوزن «إذا كانت لامه أو عينه حرفاً من حروف

الحلق»^(١)، التي هي «الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء نحو قرأ يقرأ وسأل يسأل»^(٢)؛ وذلك لأن «هذه الحروف الستة حلقية مستقلة، والضمّة والكسرة مرتفعتان من الطرف الآخر من الفم، فلما كان بينهما هذا التباعد في المخرج ضارعا بالفتحة حروف الحلق؛ لأن الفتحة من الألف، والألف أقرب إلى حروف الحلق لتناسب الأصوات، ويكون العمل من وجه واحد»^(٣).

ولكن «ليس هذا الموضع كلياً، بل قد يجيء مما عينه أو لامه حرف من حروف الحلق على القياس كثيراً»^(٤) فقال العرب «بَرَأَ يَبْرُؤُ كَمَا قَالُوا قَتَلَ يَقْتُلُ، وَهَذَا يَهْنِئُ كَمَا قَالُوا ضَرَبَ يَضْرِبُ، وهذا في الهمزة أقل؛ لأن الهمزة أقصى الحروف وأشدّها سفولاً، وكذلك الهاء؛ لأنه ليس في الستة الأحرف أقرب إلى الهمزة منها... ومما جاء على الأصل مما فيه هذه الحروف عينات قولهم زَارَ يَزْئُرُ، وَنَامَ يَنْتُمُ»^(٥).

كما جاءت أفعال مفتوحة العين وليس عينها أو لامها حرف حلق مثل:

(١) المخصص، ٢٧٨/٤.

(٢) كتاب في التصريف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: البدرائي زهران، ط ٣، ١٩٩٥، ص ١٠٣.

(٣) شرح المفصل، ١٥٣/٧، ١٥٤. وانظر: كتاب سيبويه: ١٠١/٤ وشرح شافية ابن الحاجب، ١١٩/١.

(٤) المخصص، ٢٧٨/٤. وقد اختلفت عبارات النحويين عند التعبير عن هذه الفكرة، فبنى عبد القاهر الجرجاني يقول: «(ولا يجيء ذلك (أي فعل يفعل) حتى يكون عينه أو لامه واحداً من الحروف الستة، التي هي حروف الحلق... وعلى هذا الباب)). انظر: كتاب في التصريف، ص ١٠٣-١٠٤. وقال ابن عصفور: «(فإن كان كذلك (أي لامه أو عينه حرف حلق)، فإن مضارعه أبداً على يفعل بفتح العين، نحو قرع يقرع، وفقر يفرق، وزار يزأر. وإن لم يكن كذلك فإن مضارعه أبداً يجيء على يفعل و يفعل بكسر العين وضمها)). انظر: الممتع في التصريف ١٢١. وقد نلاحظ أن ابن عصفور لا يعبا بشواذ كل باب بدليل استخدامه للفظ (أبداً)، ولكن قد يكون ذلك لغرض تعليمي.

(٥) كتاب سيبويه، ١٠٢/٤.

(١) نقل رأي هذا الاتجاه ابن يعيش في شرح المفصل، انظر: شرح المفصل، ١٥٢/٧-١٥٣.

(٢) السابق، ١٥٣/٧.

(٣) انظر: شرح المفصل، ١٥٢/٧، ١٥٣، والمخصص: ٢٧٦/٤.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٥٨/١.

(٥) انظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١١٧-١١٨، وكتاب الأفعال لابن القوطية، ص ٢.

(٦) انظر ص ١٢ من البحث.

(٧) انظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١٣٥/١.

أبى يابى، وركن يركن، وقنط يقنط^(١)، وقد اعتبروا أن ذلك شذوذ عن القياس ناتج من تداخل اللغات.

الوزن الثاني: فَعَلَ يَفْعُلْ

رأى النحاة أن هذا الوزن « ضرب قائم في الثلاثي برأسه غير متعدد ألبتة »^(٢)، ويقع « في الأغلب للغرائز أي الأوصاف والطول والقصر والغلظ والسهولة والصعوبة والسرعة والبطء والثقل والحلم والرفق ونحو ذلك، وقد يجري غير الغريزة مجراها، إذا كان له لبث ومكث نحو حلم وبرع وكرم وفحش »^(٣).

ومن أحكام أفعاله أنه « لا يجيء من هذا الباب أجوف يائي ولا ناقص يائي؛ لأن مضارع فَعَلَ يَفْعُلْ بالضم لا غير، فلو أتينا منه لاحتجت إلى قلب الياء ألقا في الماضي، وفي المضارع واوًا نحو يبيع، ويرمو، من البيع والرمي، فكنت تنتقل من الأخف للأثقل »^(٤).

ومن أحكامه أيضًا أنه لا يأتي متعديًا إلا بتضمين نحو « أرخبكم الدخول في طاعة الكرماني، أي أوسعكم، وإن بشرًا قد طلع اليمن أي: بلغ ووصل »^(٥).

الوزن الثالث: فَعِلَ يَفْعِلْ

(١) انظر: شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني، تحقيق: د. عبد العال سالم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط ٨، ١٩٩٧، ص ٣٣، وانظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/١٢٣.

(٢) الخصائص، ٣٧٦/١، وانظر: كتاب في التصريف، ص ١٠٤.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب، ٧٤/١.

(٤) السابق، ٧٦/١، وانظر: كتاب الأفعال لابن القوطية، ص ٢. وذلك إلا أفعال شذت كقولهم هَيَّوْ، أما نهو فالواو فيه بدل من ياء لضمه ما قبلها، ولا يأتي من المضعف إلا أفعال شذت أيضًا مثل لببت تلب، شررت تشر، وحبيت وخففت ودممت تدم دمامة. انظر: ارتشاف الضرب ١/١٥١.

(٥) ارتشاف الضرب: ١/١٥٣-١٥٤.

عَدَّ هذا الوزن شاذًا مخالفًا للقياس من حيث إنه مخالف للأصل (المخالفة الصوتية) بلا علة. وأفعال هذا الباب قسمان:

الأول: ما يجوز الكسر والفتح في مضارعه حسب ونعم وبئس وينس ويبس^(١) ووغر ووحر ووله ووهل وولع ووزع ووبق وولغ ووصب وورع، وقالوا: ضللت (بكسر اللام) لغة تميم، ووري الزند ومضارعما تضل ويري^(٢).

والثاني: ما يجب فيه كسر عين المضارع ويأتي في الأفعال (ومق ووثق ووفق وورث وورع وورم ووري المخ، ووعم)^(٣).

الأوزان المهملة:

وقد وردت أفعال عشرة من الوزن المهمل (فَعِلَ يَفْعُلْ) هي حَضَرَ يَحْضُرُ، ونَعِمَ يَنْعُمُ، وَفَضِلَ يَفْضُلُ، وَقَنِطَ يَقْطُطُ، وَرَكِنَ يَرْكُنُ، وَلَبِيتَ تَلْبُ، ومن المعتل ميت تَمُوتُ، وِدِمْتَ تَدُومُ، وَجِدْتَ تَجُودُ وَكِدْتَ تَكُودُ، وقد رأى النحاة أن هذا كله شواذ^(٤).

هذه النظرية التي كونها النحاة للأفعال الثلاثية على مستوى الكفاية الوصفية والكفاية التفسيرية تحتاج إلى نظر في كثير من أجزائها، وسوف يناقش البحث أجزاء هذه النظرية بعد عرض الإحصاء.

(١) انظر: شافية ابن الحاجب، ١/١٣٥. وقد اختلفت كتب الصرف عند عرض هذه الأفعال، انظر:

تحقيق شرح شافية ابن الحاجب، ١/١٣٥، كتاب سيبويه: ٤/٥٤، وارتشاف الضرب: ١/١٥٣، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي، تحقيق: د. أحمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٩، ص ٣٣٩، وكتاب الأفعال لابن القوطية، ص ٣.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب، ١/١٥٢، والممتع في التصريف ص ١٢١، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص ٣٢٨، وشرح شافية ابن الحاجب، ١/١٣٥.

(٣) انظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١/١٣٦.

(٤) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ص ٣٢٩-٣٣٠.

اهتم الإحصاء بكل تجمعات الأحرف الثلاثية، وقد بلغ عددها (٧٢٨٣)، ثم أخرج:

- ١- الأفعال غير المستعملة^(١)، وهي تلك الجذور التي استعمل منها الاسم ولم يُستعمل الفعل مثل الجذور: (أبغ^(٢)، أئد^(٣)، أئش^(٤)، حدح^(٥)، رنك^(٦)). وقد بلغ عدد الجذور التي لم يستعمل العرب أفعالاً لها (١٣٥٨) جذراً.
- ٢- الأفعال التي لم تستعمل مجردة، وإنما استعملت مزيدة بحرف من حروف الزيادة أو أكثر، مثل: (أتب^(٧)، أجز^(٨)، أنب^(٩)، تحف^(١٠)، جند^(١١)، دبج^(١٢))، وقد بلغ

(١) اصطلاح البحث على تسميتها الأفعال غير المستعملة.

(٢) استعمل العرب (أباغ) عند تسمية موضع باسم (عين أباغ)، وهو موضع بين الكوفة والرقعة، ومنه يوم عين أباغ يوم من أيام العرب قتل فيه المنذر بن ماء السماء، انظر: لسان العرب مادة (أبغ) ٤١٨/٨. وتاج العروس مادة (أبغ) ٤٣٦/٢٢-٤٣٧، وتاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط ٤، ١٩٩٠ (مادة أبغ).

(٣) استعمل العرب الإئاد، وهو حبل يُضبط به رجل البقرة إذا حلبت، وأتيدة موضع في ديار قضاة ببادية الشام، انظر: تاج العروس ٣٧٥/٧ مادة (أئد).

(٤) يقال للحارص من القوم الضعيف: أتيشة، واستعملوا منه علماً فقالوا (أئش)، ولم يستعملوا فعلاً، وقد أهمل هذه المادة الجوهري، وابن منظور، انظر تاج العروس: ٦٢/١٧ مادة (أئش).

(٥) يقول العرب امرأة حُحَّة أي قصيرة، انظر: لسان العرب، ٤٣٢/٢ مادة (حدح).

(٦) قال الأزهرى: الرانكة: نسبة إلى الرانك، ولا أعرف الرانك، وقال ابن عباد: هو حي كما في العباب، ولم يبين أهم من العرب أم من العجم. انظر: تاج العروس، ١٧٩/٢٧ مادة (رنك).

(٧) استعمل العرب من هذا الجذر ثلاثة أفعال (أتب) بزيادة التضعيف، في قولهم أتبب الجارية تأتيها إذا درعتها درعاً. وكذلك استعملوا (تأتب) بزيادة التاء والتضعيف. في قولهم: تأتب فلان القوس: تقلدها. (اتتب) بزيادة الألف والتاء، في قولهم انتتبب الجارية إذا لبست الإتب (ثوب يؤخذ فيشق في وسطه ثم تلقى المرأة في عنقها من غير جيب ولا كمين)، انظر: لسان العرب، مادة أتب، ٢٠٥/٢-٢٠٦، وتاج العروس، مادة (أتب)، ١٠/٢، والمعجم الوسيط مادة (أتب)، ص ٤.

(٨) استعمل العرب هذا الفعل مزيداً بالألف والسين والتاء، ولم يستعملوا المجرد، فقالوا استأجز عن الوسادة: تتحى عنها، ولم يتكيء، واستأجز على الوسادة ونحوها اعتمد عليها بصدره. انظر:

بلغ عددها (٤٩٦).

وبذلك يكون عدد جذور الفعل الثلاثي المستعمل (٥٤٢٩) جذراً، ناتج من جمع الأفعال غير المستعملة والأفعال التي لم يستعمل منها الثلاثي ثم طرحها من العدد الكلي للجذور.

وقد قسم الإحصاء الجذور المستعملة إلى ثلاثة أوزان باعتبار الماضي حسب القسمة التقليدية له، أخذاً في الاعتبار أن الفعل يتكون من الصامت والصانته، وبذلك يكون الجذر محتوياً على عدد من الأفعال تشترك في الصوامت، وتختلف في الصوانت، مثل الجذر (بشر)، الذي يحتوي على الأفعال (بَشَرَ، بَشِرَ، بَشُرَ)، ومثل الجذر (صعق)، الذي يحتوي على الأفعال (صَعَقَ، وصَعِقَ، صُعِقَ). وقد أثرت عند الإحصاء ترتيب الأفعال حسب الجذر لما بين الأفعال التي تنتمي إلى جذر واحد من صلات دلالية أشار إليها

لسان العرب مادة (أجز)، ٣٠٥/٥، تاج العروس مادة (أجز)، ٧/١٥، والمعجم الوسيط مادة (أجز)، ص ٧.

(١) استعمل العرب هذا الفعل مزيداً بالتضعيف، فقالوا: أئبة تأتيها: عئفه ولأمه ووبئحه أو بكئته. ولم يستعملوا المجرد منه، انظر: تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ط ١، ٢٠٠١، ٣٤٨/١٥، والصحاح، مادة (أتب)، ١٠٣/٢، معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩، مادة (أتب)، ١٤٣/١.

(٢) استعمل العرب الفعل (أتحف)، فقالوا: أتحفه: أعطاه تحفة، انظر: تهذيب اللغة: مادة (تحف)، ٤/٢٥٧، لسان العرب، مادة (تحف)، ١٧/٩، وتاج العروس، مادة (تحف)، والمعجم الوسيط، مادة (تحف) ص ٨٢.

(٣) استعملوه مزيداً بالتضعيف، فقالوا: فلان جند الجنود: جمعها، انظر: الصحاح، مادة (جند)، ٢٢/٣، ولسان العرب مادة جند، ١٣٢/٣، واستعملوا: تجند بزيادة التاء والتضعيف، فقالوا: وتجنّد: اتخذ جُنْدًا. انظر: تاج العروس، مادة (جند) ٥٢٦/٧، واستعمل حديثاً بمعنى التصيير، وقد أقر مجمع اللغة العربية: جند فلاناً: صيره جندياً، انظر: المعجم الوسيط، مادة (جند)، ص ١٣٩.

(٤) استعمل الفعل المزيد في معانٍ كثيرة، فقالوا: دبج فلان: حنى ظهره، أو نكس رأسه في المشي، انظر: اللسان، ٤٣٢/٢، والمعجم الوسيط: ٢٦٩.

النحاة في ثنايا حديثهم عن تلك الأفعال.

وقد بلغ عدد الأفعال التي على وزن (فعل)، (٤٦٩٣) فعلا، والأفعال من الوزن (فعل) (١٧٦٠) فعلا، والأفعال التي على وزن (فعل) (٣٣١) فعلا، والأفعال التي على وزن (فعل) (٣٥١) فعلا.

الوزن الأول (فعل) ^(١)

ينقسم هذا الوزن إلى ثلاثة أوزان باعتبار حركة عين المضارع على التفصيل الآتي:

١- فعل يَفْعُلُ: بفتح عين الماضي وضم عين المضارع، وقد بلغ عدد هذه الأفعال (١٥٩٣) فعلا، ويضم التنوعات الآتية:

الفعل السالم	٩٧٨	فعلا
الفعل المعتل	٦١٥	فعلا

٢- فعل يَفْعِلُ بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، وقد بلغ عد هذه الأفعال (١٣٣٤) فعلا، ويضم التنوعات الآتية:

الفعل السالم	٩٠٤	أفعال
الفعل المعتل	٤٣٠	فعلا

٣- فعل يَفْعَلُ بفتح العين في الماضي وفتحها في المضارع، وقد بلغ عدد هذه الأفعال (١٢٠٥) فعلا.

٤- فعل يَفْعِلُ وَيَفْعُلُ (بضم العين في المضارع وكسرها)، وقد بلغ عددها (٢٧٨) فعلا.

٥- فعل يَفْعُلُ وَيَفْعِلُ (بتثنية عين المضارع)، وقد بلغ عددها (١١) فعلا

(١) تناولت الأفعال المضعفة في نقطة أخرى من البحث.

٦- فعل، ولم تذكر المعاجم - صراحة - عين مضارعه: أذَج، أَشَكَّ، أَقَن، أَوَّ، بَدَسَ، تَطَّأ، تَفَنَ، تَنَّ، تَفَجَّ، تَكَّ، حَبَصَ، حَقَصَ، حَنَرَ، دَفَطَ، ذَرَمَ، سَبَنَ. رقد بلغ عددها (١٦) فعلا.

الوزن الثاني: (فعل)

ينقسم هذا الوزن إلى وزنين في المضارع هما:

١- فعل يَفْعُلُ (بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع). وقد بلغ عدد الأفعال التي جاءت على هذا الوزن (١٧٦٠) فعلا، منها: (١١٩٦) فعلا مشتركا مع (فعل) في الجذر، (٥٦٤) فعلا، غير مشترك معه.

٢- فعل يَفْعِلُ، وقد جاء على هذا الوزن (٣٣) فعلا، منها (١٤) فعلا مشتركا بين يَفْعِلُ، وَيَفْعُلُ، و(١٩) لم يأت فيه إلا الكسر.

الوزن الثالث: فعل

لهذا الفعل تنوع واحد في المضارع هو (يَفْعُلُ)، وقد بلغ عدد أفعاله (٣٣٢) فعلا، منها: (٢٨٧) فعلا مشتركا مع (فعل) في الجذر، و(٤٥) فعلا غير مشترك مع (فعل أو فعل)، أي أن العرب استعملت من الجذر ما هو على وزن (فعل) فقط.

الوزن الرابع: فعل

عدد الأفعال التي وردت عليه (٣٥١) فعلا، منها (٣٣٦) استعمل العرب الفعل المبني للمجهول من خلال فعل مبني للمعلوم، و(١٥) فعلا، لم يستعمل فيها إلا المبني للمجهول، ولم تذكر المعاجم أن العرب استعملت من هذه الأفعال مبنيا للمعلوم.

تحليل الإحصاء

يظهر الإحصاء نتائج قد تختلف مع النظرة التقليدية لهذه الأفعال؛ وذلك

لأن التحليل سيتخذ منطلقاً آخر غير المبدأ الذي اعتمده النحاة عند معالجة هذه الأفعال. وهذه النتائج هي:

١- يظهر الإحصاء أن العربي قد أثر الفتحة في الماضي، يؤيد ذلك الفارق الكبير بين عدد أفعال الماضي المفتوح العين التي بلغت (٤٦٩٣) فعلاً، والماضي المكسور العين (١٧٦٠)، والمضموم العين (٣٣٢). وأنه أيضاً قد أثر الفتحة في المضارع فبلغ عدد الأفعال التي كان يفتح فيها عين المضارع (٢٩٦٥) (باعتبار وزنين من أوزان النظرية النحوية التقليدية هما (فَعَلَ يَفْعُلُ)، و(فَعِلَ يَفْعِلُ)، والأفعال التي كان يضم فيها عين المضارع (١٩٢٥) (باعتبار وزنين أيضاً هما: فَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعِلَ يَفْعِلُ)، والأفعال التي كان يكسر فيها العين (١٣٦٧) (باعتبار الوزنين فَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعِلَ يَفْعِلُ). ولكن النحاة - تحت تأثير مبدأ المخالفة الصوتية لم يشيروا إلى هذا الاتفاق، فقد نظروا إلى أوزان كل فعل في المضارع على حدته، وهذا بدوره يأخذنا للتحفظ على مبدأ المخالفة الصوتية، الذي تصوروا من خلاله أن العربي كان يقصد المخالفة الصوتية بين عين الماضي وعين المضارع لإفادة الأزمنة حسب تعبير ابن جني. والذي يطمئن إليه الباحث في تفسير هذه الظاهرة أن العربي كان يراعي قوانين تأليف الجملة بغض النظر عن ماضي هذه الأفعال منفردة، فعندما كان ينطق بـ(يَصْنَعُ) (الذي ماضيه صَنَعَ) أو (يَشْرَبُ) (الذي ماضيه شَرَبَ) كان يلاحظ عين المضارع فقط دون الماضي، ودلالة كل وزن؛ مراعيًا الحالات الإعرابية المختلفة التي يمكن أن يتخذها الفعل المضارع، وهنا تظهر عبقرية العربي في توخي الحركات المتمثلة والمتقاربة، والإكثار من استخدام الأفعال التي ينتقل خلال نطقها من الحركات الأثقل إلى الأخف، وعدم الإكثار من الأفعال التي ينتقل خلال نطقها من الحركات الأخف إلى الأثقل. ولنا أن نتأمل الجدول الآتي:

حالة الرفع	حالة النصب	حالة الجزم
يَفْعُلُ	يَفْعَلُ	يَفْعَلُ
يَفْعُلُ	يَفْعُلُ	يَفْعُلُ
يَفْعِلُ	يَفْعِلُ	يَفْعِلُ

ففي الحالة الأولى التي كان يستعمل فيها المضارع المفتوح العين (يَفْعُلُ) كان العربي ينتقل من الفتحة إلى الضمة في حالة الرفع (يَفْعُلُ)، وهما حركتان متقاربتان^(١). ومن الفتحة إلى الفتحة في حالة النصب (يَفْعِلُ)، وهما حركتان متماثلتان، وفي حالة الجزم كان ينتقل من الفتحة إلى السكون (عدم الحركة) (يَفْعِلُ)؛ ولذلك جاءت هذه الحالة أكثر حالات المضارع نطقاً. أما في الحالة الثانية التي يستعمل فيها المضارع المضموم العين (يَفْعُلُ) فكان ينتقل من الضمة إلى الضمة (يَفْعُلُ)، وهما متماثلتان، ومن الضمة (الأثقل) إلى الفتحة (الأخف) (يَفْعِلُ)، ومن الضمة إلى السكون، فجاءت هذه الحالة وسطاً بين الحالتين. وفي الحالة الثالثة التي يستعمل فيها الفعل المكسور العين (يَفْعِلُ)، كان ينتقل من الكسرة إلى الضمة (يَفْعِلُ)، وهذه أصعب حالات النطق؛ ولذلك جاءت هذه الحالة أقل حالات المضارع نطقاً؛ (لأنه انتقال من الأخف الذي هو الكسر إلى الأثقل الذي هو الضم)، ثم حالة النصب التي ينتقل فيها من (الكسرة الأثقل) إلى الفتحة الأخف، وحالة الجزم التي ينتقل من الكسرة (الأثقل) إلى

(١) تعد الفتحة أخف الحركات والضمة أثقلها؛ وذلك لأن الفتحة مفتوحة عند النطق، أما الضمة فتمتاز بخاصيتين: خلفية ومستديرة، وهذه الخاصية المزدوجة تجعل نطقها أثقل من نطق الحركتين الآخرين، وقد أثبت علم الأصوات الحديث أن فتحة وفتحة أو ضمة وكسرة أو كسرة وكسرة، تعتبران حركتين متماثلتين، وفتحة وضمة أو فتحة وكسرة تعتبران حركتين متجاورتين (متقاربتين)، وضمة وكسرة تعتبران حركتين متقابلتين (أو متافرتين)، انظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، ط٣، ١٩٩٢، ص ٥٠-٥١.

السكون (انعدام الحركة).

إن هذا التفسير لاستعمال انعربي وتفضيله الفتحة في الماضي، وأيضاً في المضارع، أكثر ملائمة للنتائج التي توصل إليه علم الأصوات الحديث، وأشد التصاقاً بنتائج الإحصاء كذلك.

٢- أظهر الإحصاء أن (فعل) الذي مضارعه (يفعل) أكثر من (يفعل)، وهذا يتعارض مع رأي أصحاب النظرة التقليدية التي ترى الكسر أكثر من الضم، ولعل ما دعاهم إلى ذلك كما أشار أبو علي الفارسي^(١) أن الكسر أخف من الضم، فتوقعوا أن يكون الكسر أكثر أفعالا، وقد أحس أبو علي الفارسي بعدم صحة هذه الفرضية فقال: [ولا سبيل لحصر ذلك فيعلم أيهما أكثر وأغلب]^(٢)، وإن كان حسه اللغوي على صواب عندما قال [غير أننا كلما استقرينا باب فعل المفتوح العين الذي يعتقب عليه المثالان يفعل بالكسر، ويفعل بالضم وجدنا الكسر فيه أفصح؛ وذلك للخفة كقولنا: خفق الفؤاد يخفق بالكسر، ويخفق بالضم،...]^(٣).

ويبدو للباحث أن سبب الخفة التي يحس بها الناطق في مثل هذه الأفعال هو عين الفعل الصامت؛ لأنه غالباً ما يكون مخرج هذا الحرف من الجزء الأمامي من الجهاز النطقي، فإذا ما جاءت بعده الكسرة التي هي حركة أمامية^(٤)، ومن حيز هذه الحروف أو قريبة منها كانت الكلمة أفصح، أما الضمة التي هي حركة خلفية فبعيدة عن حيز هذه الحروف، بالإضافة إلى الجهد الذي يقوم به الناطق عند ضم الشفتين، مما يجعل نطقها أصعب، فتبدو أقل فصاحة.

(١) انظر ص ٣، ٤ من البحث.

(٢) انظر: المخصص، ٢٧٦/٤.

(٣) المخصص: ٢٧٦/٤.

(٤) الكسرة حركة أمامية، والفتحة وسطية، والضمة خلفية. انظر: السابق، ص ٥٠.

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن محاولة تقعيد هذا الباب (فعل يفعل ويفعل) من خلال الاتجاهات الأربعة التي انقسم إليها النحاة لا تخلو من مجافاة للواقع اللغوي، فإباحة الكسر فيما لا يعرف تحت دعوى أن الكسر أكثر من الضم لم يؤيده الإحصاء، وإباحة الوزنين فيما لا يعرف لا تؤيده دقة العربية، وقوة دلالتها على المراد؛ فالأمر ليس مجرد تنوع صوتي لعين المضارع بل قد يتعدى إلى كونه دلالياً أيضاً. وسبب هذه الاتجاهات فيما يرى البحث عدم وجود إحصاء من البداية يؤكد صدق الافتراضات أو عدمه.

٣- رصد الإحصاء احتمالات وجود صيغتين أو ثلاث صيغ لعين المضارع للفعل الماضي الواحد، وقد يكون سبب هذه الظاهرة الخلط بين مستوى الفصحى ومستوى اللهجات المختلفة أثناء عملية جمع اللغة من أفواه العرب، فالرواة جمعوا تلك الأفعال من لهجات مختلفة، ثم لم يراعوا هذا الاختلاف عند التنظيم، وأكبر دليل على ذلك أنهم لم يعزو تلك الصيغ إلى القبائل التي كانت تنطق بها على غرار ما فعلوا في أبواب نحوية كثيرة قاموا بتقعيدها إلا قليلاً مبنوثة في كتب اللغة لا يكون صورة عامة يمكن من خلالها استخلاص قاعدة موثوق بها في اشتقاق المضارع من الماضي^(١)؛ فساهم ذلك في ظهور اضطراب وخلط عند وصف سلوك هذه الأفعال. ويبدو أن جامعي اللغة كان همهم الأول جمع هذه الحشود الهائل من الأفعال وتسجيله، ثم لم يتسن لهم ترتيب ما جمعوه أو تنظيمه خاصة أنهم كانوا يقومون بذلك بجهود فردية قد لا يتمكن أصحابها أحياناً من استكمال ما بدؤوه بسبب العمر أو الظروف أو غير ذلك^(٢).

(١) انظر: مصطلح المعجمة العربية، د. أنطوان عبود، المكتبة العالمية للكتاب، ط ١، ١٩٩١، ص ١٤٠، والمراجع المثبتة هناك.

(٢) انظر: الاستدراك على المعاجم العربية، د. محمد حسن طبل، دار الفكر العربي، د. ط، د. ت. ص

ونتيجة لهذا الاضطراب في الجمع تارة، وفي الترتيب والتنظيم تارة أخرى ظهرت في المعاجم احتمالات وجود صيغتين للمضارع (فَعَلَ يَفْعُلُ وَيَفْعِلُ) أو (فَعَلَ يَفْعُلُ وَيَفْعِلُ) أو (فَعَلَ يَفْعُلُ وَيَفْعِلُ)، وسأذكر هنا الأفعال التي جاءت على (فَعَلَ يَفْعُلُ وَيَفْعِلُ)، تاركاً تفصيل بقية الاحتمالات للنقاط التالية. وقد بلغ عددها (٢٧٨) فعلاً، موزعة على أبواب المعجم، وهي:

(أَبَتَ، أَبَدَ، أَبَرَ، أَبَضَ، أَبَقَ، أَبَلَ، أَبَنَ، أَثَرَ، أَثَمَ، أَجَرَ، أَجَلَ، أَجَنَ، أَرَكَ، أَسَنَ، أَشَبَ، أَطَرَ، أَقَلَ، أَلَبَ، أَلَكَ، أَنْفَ، أَهَلَ، آرَ، بَتَكَ، بَتَّلَ، بَجَسَ، بَذَلَ، بَرَأَ، بَرَضَ، بَزَمَ، بَشَكَ، بَطَرَ، بَطَشَ، ثَقَلَ، ثَلَدَ، ثَمَكَ، ثَبَجَ، ثَجَمَ، جَبَلَ، جَتَمَ، جَخَفَ، جَدَبَ، جَدَلَ، جَرَسَ، جَرَشَ، جَزَرَ، جَفَرَ، جَقَلَ، جَلَبَ، جَمَشَ، جَنَبَ، حَبَكَ، حَتَرَ، حَجَزَ، حَجَلَ، حَذَرَ، حَذَلَ، حَرَسَ، حَرَصَ، حَرَضَ، حَرَقَ، حَزَرَ، حَسَدَ، حَسَرَ، حَسَدَ، حَسَرَ، حَسَمَ، حَصَدَ، حَظَلَ، حَقَنَ، حَقَنَ، حَلَبَ، حَلَجَ، خَلَسَ، خَتَلَ، خَتَنَ، خَدَجَ، خَدَمَ، خَزَقَ، خَرَزَ، خَرَطَ، خَرَقَ، خَشَفَ، خَطَرَ، خَقَدَ، خَفَرَ، خَفَقَ، خَلَبَ، خَلَدَ، خَمَرَ، خَمَشَ، خَمَطَ، خَنَسَ، ذَبَلَ، ذَفَقَ، ذَقَمَ، ذَكَلَ، دَلَجَ، دَمَسَ، دَمَقَ، دَنَقَ، ذَبَرَ، ذَرَقَ، ذَمَلَ، ذَنَبَ، رَبَطَ، رَبَلَ، رَبَّقَ، رَتَكَ، رَجَسَ، رَدَسَ، رَزَمَ، رَسَفَ، رَسَنَ، رَشَفَ، رَطَسَ، رَفَتَ، رَقَسَ، رَفَضَ، رَكَزَ، رَمَزَ، رَمَسَ، رَمَشَ، رَمَضَ، زَبَرَ، رَبَقَ، زَرَتَ، زَرَدَ، زَمَرَ، زَمَقَ، زَمَلَ، سَبَرَ، سَبَقَ، سَبَكَ، سَتَرَ، سَتَّهَ، سَدَلَ، سَلَتَ، سَمَتَ، سَنَفَ، شَبَرَ، شَتَمَ، شَدَبَ، شَرَطَ، شَطَرَ، شَكَدَ، شَمَسَ، شَمَلَ، شَنَفَ، شَنَقَ، صَلَبَ، ضَبَطَ، ضَرَنَ، ضَمَدَ، ضَمَزَ، طَمَسَ، ظَلَفَ، عَثَبَ، عَتَلَ، عَتَنَ، عَتَرَ، عَدَنَ، عَدَرَ، عَدَقَ، عَدَلَ، عَرَتَ، عَرَجَ، عَرَسَ، عَرَشَ، عَرَمَ، عَرَنَ، عَزَبَ، عَزَفَ، عَسَجَ، عَسَرَ، عَسَلَ، عَضَلَ، عَطَسَ، عَطَنَ، عَظَبَ، عَكَفَ، عَكَلَ، عَاطَ، عَاكَ، عَلَنَ، عَمَرَ، عَنَجَ، عَنَدَ، عَنَسَ، عَهَنَ، غَبَقَ، غَدَرَ، غَضَنَ، غَلَفَ، غَمَصَ، غَمَضَ، غَنَظَ، قَتَرَ، قَتَّقَ، قَتَكَ، قَرَشَ، قَرَّقَ، قَسَدَ، قَسَرَ، قَسَقَ، قَطَرَ، قَقَرَ، قَلَجَ، قَبَرَ، قَتَرَ، قَدَرَ، قَرَتَ، قَرَشَ، قَرَنَ، قَشَرَ، قَطَفَ، قَطَلَ، قَقَطَ، قَلَزَ، قَمَصَ، قَمَطَ،

قَنَطَ، كَبَدَ، كَتَبَ، كَدَمَ، كَرَتَ، كَرَفَ، كَقَلَ، كَنَسَ، كَنَظَ، لَثَرَ، لَثَمَ، لَثَرَ، لَسَدَ، لَطَهَ، لَقَسَ، لَقَصَ، لَمَزَ، لَمَسَ، مَرَقَ، مَزَقَ، مَسَكَ، مَسَطَ، مَقَطَ، مَلَشَ، نَبَطَ، نَنَعَ، نَنَقَ، نَثَرَ، نَجَبَ، نَحَتَ، نَحَرَ، نَذَرَ، نَسَبَ، نَسَجَ، نَسَرَ، نَسَلَ، نَشَدَ، نَشَرَ، نَشَصَ، نَشَلَ، نَضَفَ، نَطَفَ، نَعَضَ، نَفَتَ، نَفَجَ، نَفَرَ، نَقَزَ، نَكَشَ، نَقَصَ، نَكَلَ، هَبَطَ، هَجَنَ، هَذَرَ، هَذَرَ، هَرَتَ، هَرَجَ، هَرَشَ، هَمَلَ).

وقد اختلفت المعاجم العربية عند عرض هذا الباب، فأحياناً نجد معجماً يكتفي بوجه واحد (يَفْعِلُ أو يَفْعُلُ)، وأحياناً نجد معجماً يورد الوجهين بدون فصل بين الفصحى واللهجات، وأحياناً نجد معجماً يورد الوجهين بوصف يوضح مستوى الفصحى من مستوى اللهجات كقولهم هي (اللغة العلوية أو العليا أو لغة قليلة أو لغة ضعيفة، لغة لبني فلان)، ولكنه لا يستمر على طريقته في كل الأفعال. وأحياناً نجد معجماً لا يذكر ضبط العين أصلاً. ساهم هذا الاختلاف بين المعاجم المختلفة في إضفاء قدر أكبر من الاضطراب عند المستعمل خاصة في عصرنا. ولنا أن نراجع مواد مثل: بتك، بطش، حسد، حشر، ربط، لتأكد من أن المعاجم العربية يظهر فيها الاضطراب واضحاً عند عرض هذا الباب.

٤- أن (فَعَلَ يَفْعُلُ) جاءت فيه العين أو اللام حرف حلق، إلا أفعالاً جاءت شاذة من ثلاث نواح:

أ- أفعال عينها أو لامها حرف حلق ولم ينطق العرب عين مضارعها بالفتح، وقد بلغت هذه الأفعال (٦١)، وهي:

أَخَذَ يَأْخُذُ، أَرَحَ يَأْرَحُ، أَفَخَ يَأْفِخُ، أَمَحَ يَأْمِحُ، وَأَمَهَ يَأْمِهَ، وَأَنْحَ يَأْنِحُ، وَأَنَّهُ يَأْنِهَ، وَأَهْلَ يَأْهَلُ وَيَأْهَلُ، وَبَنَعَ يَبْنِيعُ، وَبَحَتَ يَبْحُتُ، وَبَرَحَ يَبْرُحُ، وَبَرَخَ يَبْرُخُ، وَبَزَعَ يَبْزُعُ، وَبَغَضَ يَبْغُضُ، وَبَلَّغَ يَبْلُغُ، وَتَسَعَ يَتَسَعُ، وَجَهَنَ يَجْهَنُ، وَدَخَسَ يَدْخُسُ، وَدَخَلَ يَدْخُلُ، وَدَهَنَ يَذْهَنُ، وَرَتَّخَ يَرْتِخُ، وَرَجَعَ يَرْجِعُ، وَرَجَهَ يَرْجِهُ،

وَرَخَفَ يَرُخِفُ، وَرَعَنَ يَرُعُنُ، وَزَتَخَ يَزْتُخُ، وَزَعَمَ يَزْعُمُ، وَزَلَخَ يَزْلُخُ، وَزَلَعُ
يَزْلَعُ، وَسَبَغَ يَسْبِغُ، وَسَخَنَ يَسْخُنُ، وَسَعَلَ يَسْعَلُ، وَسَغَبَ يَسْغَبُ، وَشَجَعَ
يَشْجَعُ، وَشَخَرَ يَشْخِرُ، وَشَرَخَ يَشْرُخُ، وَشَعَرَ يَشْعُرُ، وَشَعَرَ يَشْعُرُ، وَصَبَغَ
يَصْبِغُ، وَصَرَخَ يَصْرُخُ، وَصَغَرَ يَصْغُرُ، وَصَمَخَ يَصْمُخُ، وَطَلَعَ يَطْلُعُ، وَطَهَرَ
يَطْهَرُ، وَفَحَشَ يَفْحُشُ، وَقَحَبَ يَقْحُبُ، وَقَحَمَ يَقْحُمُ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ، وَلَطَطَ يَلْطَطُ،
وَلَغَزَ يَلْغُزُ، وَمَخَنَ يَمْخُنُ، وَنَاقَ يَنْتِقُ، وَنَبَخَ يَنْبُخُ، وَنَبَغَ يَنْبِغُ، وَنَنَخَ يَنْتَخُ، وَنَنَغَ
يَنْتَغُ وَيَنْتِغُ، وَنَحَتَ يَنْحِتُ وَيَنْحُتُ، وَنَحَطَ يَنْحِطُ، وَنَخَرَ يَنْخُرُ وَيَنْخِرُ، وَنَغَضَ
يَنْغُضُ وَيَنْغِضُ، وَنَفَخَ يَنْفُخُ.

ب- أفعال تعددت فيها احتمالات ضبط العين في المضارع، وبلغت (٧٠)

فعلا، هي:

بَذَخَ يَبْذُخُ وَيَبْذُخُ، بَرَأَ يَبْرَأُ وَيَبْرُؤُ، جَخَفَ يَجْخُفُ وَيَجْخِفُ، جَفَخَ يَجْفُخُ
وَيَجْفِخُ، دَخَنَ يَدْخُنُ وَيَدْخُنُ، رَبَعَ يَرْبَعُ وَيَرْبِغُ، رَحَضَ يَرْحَضُ وَيَرْحُضُ،
رَخِمَ يَرْخُمُ وَيَرْخُمُ، رَضَعَ يَرْضَعُ وَيَرْضِغُ، رَعَدَ يَرْعَدُ وَيَرْعُدُ، رَعَفَ يَرْعُفُ
وَيَرْعَفُ، زَارَ يَزَارُ وَيَزِيرُ، زَحَرَ يَزْحَرُ وَيَزْجِرُ، سَعَطَ يَسْعَطُ وَيَسْعُطُ، سَلَخَ
يَسْلُخُ وَيَسْلُخُ، سَنَعَ يَسْنَعُ وَيَسْنَعُ، شَحَبَ يَشْحَبُ وَيَشْحُبُ، شَحَجَ يَشْحُجُ وَيَشْحِجُ،
شَحَنَتِ الْكِلَابُ تَشْحَنُ وَتُشْحَنُ، شَخَبَ يَشْخَبُ وَيَشْخُبُ، شَهَقَ يَشْهَقُ وَيَشْهَقُ،
شَهَمَ يَشْهَمُ وَيَشْهَمُ، صَعَطَ يَصْعَطُ وَيَصْعُطُ، صَلَحَ يَصْلُحُ وَيَصْلُحُ، صَمَخَ
يَصْمَخُ وَيَمْصِجُ، صَهَلَ يَصْهَلُ وَيَصْهَلُ، ضَمَخَ يَضْمَخُ وَيَضْمُخُ، طَبَخَ يَطْبَخُ
وَيَطْبُخُ، طَعَنَ يَطْعَنُ وَيَطْعُنُ، فَرَعَ يَفْرَغُ وَيَفْرُغُ، فَعَرَ يَفْعُرُ وَيَفْعُرُ، قَقَعَ يَقْقَعُ
وَيَقْقَعُ، قَرَأَ يَقْرَأُ وَيَقْرُؤُ، كَحَلَ يَكْحَلُ وَيَكْحُلُ، كَهَنَ يَكْهَنُ وَيَكْهَنُ، لَخَبَ يَلْخَبُ
وَيَلْخَبُ، مَتَعَ يَمْتَعُ وَيَمْتَعُ، مَخَرَ يَمْخَرُ وَيَمْخُرُ، مَضَعَ يَمْضَغُ وَيَمْضُغُ، مَلَحَ
يَمْلَحُ وَيَمْلَحُ، مَنَحَ يَمْنَحُ وَيَمْنَحُ، مَهَنَ يَمْهَنُ وَيَمْهَنُ، نَاتَ يَنَاتُ وَيَنْتَبِتُ، نَاجَ يَنَاجُ
وَيَنْتَجُ، نَامَ يَنَامُ وَيَنْتِمُ، نَبَخَ يَنْبَخُ وَيَنْبِخُ، نَجَعَ يَنْجَعُ وَيَنْجِعُ، نَحَبَ يَنْحَبُ وَيَنْحِبُ،
نَحَلَ يَنْحَلُ وَيَنْحُلُ، نَخَصَ يَنْخَصُ وَيَنْخُصُ، نَخَفَ يَنْخَفُ وَيَنْخُفُ، نَزَعَ يَنْزَعُ

وَيَنْزَعُ، نَضَحَ يَنْضَحُ وَيَنْضُحُ، نَطَحَ يَنْطَحُ وَيَنْطِطُ، نَعَبَ يَنْعَبُ وَيَنْعِبُ، نَعَرَ
يَنْعَرُ وَيَنْعِرُ، نَعَسَ يَنْعَسُ وَيَنْعُسُ، نَعَبَ يَنْعَبُ وَيَنْعِبُ، نَعَرَ يَنْعَرُ وَيَنْعِرُ، نَعَقَ
يَنْعَقُ وَيَنْعِقُ، نَعَمَ يَنْعَمُ وَيَنْعِمُ، نَكَحَ يَنْكَحُ وَيَنْكِحُ، نَكَّةَ يَنْكُهَ وَيَنْكُهَ، نَهَدَ يَنْهَدُ
وَيَنْهَدُ، نَهَشَ يَنْهَشُ وَيَنْهَشُ، هَلَكَ يَهْلِكُ وَيَهْلِكُ، هَمَعَ يَهْمَعُ وَيَهْمَعُ، هَنَأَ يَهْنَأُ
وَيَهْنَأُ، وَزَعَ يَزَعُ وَيَزَعُ، يَنْعَ يَنْعُ وَيَنْعُ.

ج- أفعال ليس عينها أو لامها حرف حلق، وجاءت مفتوحة العين في
المضارع:

اختلف النحاة في عدد الأفعال التي جاءت شاذة من حيث إن عينها أو
لامها ليسا حرف حلق ومع ذلك جاءت مفتوحة العين في المضارع، فرأى
سيبويه أن هذه الحالة متمثلة في فعل واحد هو (أَبَى يَأْبَى)، وقد احتج له في
الكتاب، وعلق على ذلك قائلا «ولا نعلم إلا هذا الحرف»^(١)، وقال في موضع
آخر: «وأما جبي يجبي وقل يلقى فغير معروفين إلا من وجبه ضعيف؛ فلذلك
أمسك عن الاحتجاج لهما وكذلك عضضت تعض غير معروف»^(٢)، وزاد أبو
عمرو الشيباني رَكَنَ يَرْكُنُ، وخالفه أهل العربية الفراء وغيره على حد تعبير
ابن السكيت^(٣)؛ لأنه «خلاف ما عليه أبنية الأفعال في السالم»^(٤). وزاد
الأزهري رواية عن ثعلب: قَلَا يَقْلَى، غَشَى يَغْشَى، شَجَى يَشْجَى، وزاد المبرد
جَبَى يَجْبَى^(٥)، ونقل ابن سيده في المخصص أفعالا مثل: هَلَكَ يَهْلِكُ^(٦)، وقد
أوصلها بعضهم إلى سبعة عشر فعلا^(٧).

(١) انظر: كتاب سيبويه، ١٠٥/٤.

(٢) السابق: ١٠٦/٤.

(٣) إصلاح المنطق: ٢١٧-٢١٨.

(٤) تهذيب اللغة: ١٠/١٠٨.

(٥) السابق: ٤٣٤/١٥.

(٦) المخصص، باب السلاح، ٧٦/٢.

(٧) انظر: تاج اللروس، مادة أبى، ٩/٣٧-١٠.

وقد رأى ابن جني أن هذا من (تراكب اللغات)، وعقد فصلا في الخصائص يشرح فيه رأيه في هذه الأفعال فقال: « وإذا ثبت وجوب خلاف صيغة الماضي صيغة المضارع وجب أن يكون ما جاء من نحو سَلَا يَسْلَى، وقلَى يَقْلَى ونحو ذلك، مما التقت فيه حركتا عينيه منظورا في أمره، ومحكوما عليه بواجبه. فنقول: إنهم قد قالوا: قَلَيْتَ الرجل وقليته. فمن قال: (قَلَيْتَه) فإنه يقول: (أَقْلِيه)، ومن قال (قَلَيْتَه) قال: (أَقْلَاه). وكذلك من قال: (سَلَوْتَه) قال: (أَسْلَوْه)، ومن قال (سَلَيْتَه) قال: (أَسْلَاه)، ثم تلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه ما ضمه إلى لغته، فتركبت هناك لغة ثالثة، كأن من يقول (سلا) أخذ مضارع من يقول (سلى)، فصار في لغته سلا يَسْلَى»^(١).

قد يكون هذا التصور بحاجة إلى نظر فالعربي الذي يعتز بلغته داخل حدود قبيلته من الصعب عليه تغييرها حتى وإن اختلط بعضهم ببعض، ثم إن المختلطين لماذا لم يأخذوا اللغة المقتبسة كما هي، لماذا لجأوا إلى تركيب لغة ثالثة كانت ستبدو غريبة عليه في قبيلته أولا، وفي القبيلة التي تأثر بها ثانيا، ثم إذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يعز النحاة هذه الظواهر الشاذة إلى القبائل التي كانت تنطق بها؟

محاولة لتقعيد الأفعال الثلاثية

عدَّ النحاة فاء الفعل حرفا (مماثا)؛ لأنه يُسَكَّن دائما في المضارع؛ وذلك انطلاقا من المبدأ الذي اعتمدوه لتقعيد الأفعال الثلاثية، وهو مبدأ المخالفة الصوتية بين عين الماضي وعين المضارع؛ وكان من نتيجة ذلك أنهم لم يشيروا لسماته الصوتية، ولا لتأثيره على عين الفعل، بل أهملوه، وانصب اهتمامهم على العين فقط. وتكمن أهمية فاء الفعل في ملاحظة أمرين:

الأول: أن الأفعال التي فاؤها حرف حلق أو حرف لهوي (القاف) أو حرف من أقصى الحنك (الكاف)، تكثر فيها الأفعال مكسورة العين (يَفْعُل)؛ وذلك لأنه غالبا ما يكون حرف العين حرفا يُسْتَخْدَمُ الجزء الأمامي من جهاز النطق في نطقه، كَأَنْ يكون شفويا أو أسنانيا، أو أسنانيا لثويا، أو لثويا، فكان العربي يفضل الكسرة التي هي من حيز هذه الحروف.

أما الأفعال التي فاؤها من المخارج الأمامية للجهاز النطقي (الحروف الشفوية، أو الشفوية الأسنانية، أو الأسنانية، أو اللثوية، أو الأسنانية اللثوية) فتكثر فيها الأفعال مضمومة العين (يَفْعُل)؛ وذلك لأنه غالبا ما يكون عين الفعل من الحروف الحلقية أو اللهوية أو الحنكية القصية؛ فكان العربي يفضل لها الضمة التي هي حركة خلفية.

الثاني: أن الأفعال التي فاؤها حرف حلق ينذر^(١) أن يكون عينها حرف حلق، مما أدى إلى قلة الأفعال مفتوحة العين في مضارع هذه الأفعال (يَفْعُل). كان من نتيجة ملاحظة سلوك فاء الفعل بالوصف السابق إظهار أن الأفعال مكسورة العين غالبية في أبواب معجمية معينة، بينما الأفعال مضمومة العين غالبية في أبواب أخرى. وسوف انطلق من هذه الملاحظة لإحصاء واستخراج الأفعال الأقل في كل باب من أبواب المعجم، والإشارة إلى أن بقية أفعال الباب تلزم الضم أو الكسر على التفصيل الآتي:

١- باب الهمزة: الهمزة حرف حلق؛ ولذلك نجد أن الكسر يغلب على عين المضارع في هذا الباب؛ ومن ثم فإن الأفعال التي جاءت على (يَفْعُل) بالضم تمثل العدد الأقل من حيث الكم (بالنسبة من الصحيح السالم)^(٢)، إذ بلغ عددها (١٧) فعلا، هي: أَكَل، أَمَرَ، أَخَذَ، أَمَلَ، أَصَدَّ، أَذَنَ، أَرَثَ، أَرَنَ، أَصَلَ،

(١) سأسعمل الندرة والغلبة استعمالاً مقنناً يعتمد على الإحصاء.

(٢) سنتبع وسيلة أخرى لتقعيد المضعف.

أَكْدَ، أَكْرَ، أَبَشَ، أَجَدَ، أَرَشَ، أَزَرَ، أَمَهَ، أَتَكَ.

وسيتبع البحث التقعيد نفسه مع بقية الحروف الحلقية (الحاء، الخاء، العين، الغين، الهاء)، وكذلك الحروف اللهوية (القاف)، والحنكية القصية (الكاف).

٢- باب الباء: حرف شفوي؛ ولذلك نجد أن الضم يغلب على عين مضارع أفعاله، ومن ثم فإن الأفعال التي جاءت على (يفعل) تمثل العدد الأقل، إذ بلغ عددها (ثمانية) أفعال هي: بَجَمَ، بَرَخَ، بَسَتَ، بَسَمَ، بَشَقَ، بَصَمَ، بَضَكَ، بَلَتَ. وسيتبع البحث التقعيد نفسه مع بقية الحروف.

٣- باب التاء: ما جاء على (يفعل) ثلاثة أفعال هي: تَبَنَ، تَرَزَ، تَسَعَ.

٤- باب الثاء: ما جاء على (يفعل) ثلاثة عشر فعلاً هي: ثَبَقَ، ثَبَنَ، ثَرَبَ، ثَرَمَ، ثَقَرَ، ثَقَنَ، ثَلَبَ، ثَلَتَ، ثَلَدَ، ثَلَطَ، ثَلَمَ، ثَمَجَ، ثَمَنَ.

٥- باب الجيم: ما جاء على (يفعل) أربعة وعشرون فعلاً هي: جَبَدَ، جَبَشَ، جَبَطَ، جَدَشَ، جَدَفَ، جَدَبَ، جَذَفَ، جَذَمَ، جَرَضَ، جَرَمَ، جَزَلَ، جَزَمَ، جَفَشَ، جَلَتَ، جَلَدَ، جَلَزَ، جَلَسَ، جَلَطَ، جَلَقَ، جَلَمَ، جَمَزَ، جَنَزَ، جَنَفَ، جَنَقَ.

٦- باب الحاء: الحاء حرف حلقى؛ ولذلك نجد أن الكسر يغلب على عين المضارع في هذا الباب. ومن ثم فإن الأفعال التي جاءت على (يفعل) بالضم تمثل العدد الأقل من حيث الكم، إذ بلغ عددها (٥١) فعلاً، هي: حَبَشَ، حَبَلَ، حَشَشَ، حَتَلَ، حَتَمَ، حَجَبَ، حَجَرَ، حَجَمَ، حَجَلَ، حَدَبَ، حَدَرَ، حَدَسَ، حَرَبَ، حَرَتَ، حَرَتَ، حَرَجَ، حَرَزَ، حَرَكَ، حَرَنَ، حَرَبَ، حَزَدَ، حَزَنَ، حَسَبَ، حَسَلَ، حَسَنَ، حَسَطَ، حَسَلَ، حَصَبَ، حَصَرَ، حَصَفَ، حَصَلَ، حَضَجَ، حَضَرَ، حَضَنَ، حَطَرَ، حَظَلَ، حَقَتَ، حَقَضَ، حَقَبَ، حَقَفَ، حَكَشَ، حَكَلَ، حَكَمَ، حَلَزَ، حَلَطَ، حَلَكَ، حَلَمَ، حَمَرَ، حَمَشَ، حَمَصَ، حَمَضَ، حَنَطَ.

٧- باب الخاء: ما جاء على (يفعل) ثمانية وعشرون فعلاً هي: خَبَتَ،

خَبَجَ، خَبَرَ، خَبَسَ، خَبَشَ، خَبَلَ، خَثَرَ، خَثَرَ، خَدَبَ، خَدَرَ، خَذَلَ، خَرَبَ، خَرَتَ، خَرَجَ، خَرَسَ، خَرَصَ، خَرَفَ، خَرَزَ، خَزَنَ، خَسَلَ، خَشَقَ، خَشَلَ، خَصَرَ، خَصَلَ، خَضَلَ، خَضَنَ، خَطَبَ، خَفَتَ، خَفَشَ، خَلَصَ، خَلَفَ، خَلَقَ، خَمَدَ، خَمَصَ، خَمَلَ، خَمَدَ، خَنَتَ، خَنَقَ.

٨- باب الدال: ما جاء على (يفعل) ثمانية أفعال هي: دَبَشَ، دَبَقَ، دَرَمَ، دَقَضَ، دَقَنَ، دَلَتَ، دَلَطَ، دَلَفَ.

٩- باب الذال: ما جاء على (يفعل) خمسة أفعال هي: ذَرَفَ، ذَفَطَ، ذَقَطَ، ذَمَتَ، ذَمَطَ.

١٠- باب الراء: ما جاء على (يفعل) ستة عشر فعلاً هي: ربت، ربض، رتم، رثم، رَتَنَ، رَجَعَ، رَجَهَ، رَدَجَ، رَدَمَ، رَزَفَ، رَضَفَ، رَضَمَ، رَضَنَ، رَقَدَ، رَقَزَ، رَمَدَ.

١١- باب الزاي: ما جاء على (يفعل) عشرة أفعال هي: زَبَطَ، زَبَلَ، زَبَنَ، زَرَطَ، زَرَمَ، زَقَرَ، زَقَنَ، زَلَجَ، زَلَخَ، زَلَطَ.

١٢- باب السين: ما جاء على (يفعل) أحد عشر فعلاً هي: سَدَرَ، سَرَقَ، سَقَدَ، سَقَرَ، سَقَقَ، سَفَكَ، سَقَنَ، سَقَدَ، سَلَمَ، سَمَتَ، سَدَفَ.

١٣- باب الشين: ما جاء على (يفعل) أحد عشر فعلاً هي: شَبَكَ، شَتَلَ، شَخَرَ، شَدَفَ، شَرَزَ، شَرَمَ، شَرَزَ، شَقَرَ، شَقَنَ، شَمَدَ، شَمَطَ.

١٤- باب الصاد: ما جاء على (يفعل) أربعة عشر فعلاً هي: صَبَرَ، صَبَنَ، صَدَفَ، صَدَمَ، صَرَفَ، صَرَمَ، صَقَدَ، صَقَرَ، صَقَقَ، صَقَنَ، صَلَتَ، صَلَدَ، صَلَفَ، صَلَمَ.

١٥- باب الضاد: ما جاء على (يفعل) عشرة أفعال هي: ضَبَّتَ، ضَبَزَ، ضَدَنَ، ضَرَبَ، ضَرَسَ، ضَرَطَ، ضَقَدَ، ضَقَسَ، ضَقَنَ، ضَمَسَ.

١٦- باب الطاء: ما جاء على (يفعل) عشرة أفعال هي: طَبَنَ، طَرَسَ،

طَرَفَ، طَسَمَ، طَفَرَ، طَفَسَ، طَلَسَ، طَمَتَ، طَمَرَ، طَفَشَ.

١٧- باب الظاء: ما جاء على (يفعل) فعلان هما: ظَفَرَ، ظَلَمَ.

١٨- باب العين: ما جاء على (يفعل) ستة وثلاثون فعلا هي: عَبَدَ، عَبَرَ، عَبَشَ، عَبَكَ، عَبَنَ، عَتَلَ، عَثَنَ، عَجَمَ، عَدَرَ، عَرَثَ، عَرَدَ، عَرَقَ، عَرَكَ، عَزَبَ، عَزَطَ، عَشَرَ، عَشَنَ، عَصَلَ، عَصَدَ، عَضَرَ، عَطَبَ، عَظَلَ، عَظَمَ، عَفَرَ، عَقَلَ، عَقَبَ، عَقَشَ، عَقَمَ، عَكَبَ، عَكَزَ، عَلَبَ، عَلَجَ، عَلَقَ، عَنَزَ، عَنَكَ، عَهَنَ.

١٩- باب الغين: ما جاء على (يفعل) ثلاثة وعشرون فعلا هي: غَبَرَ، غَبَسَ، غَنَمَ، غَنَرَ، غَنَمَ، غَدَفَ، غَذَمَ، غَرَبَ، غَرَفَ، غَسَرَ، غَسَمَ، غَسَنَ، غَشَقَ، غَطَلَ، غَقَلَ، غَلَتَ، غَلَسَ، غَلَمَ، غَمَرَ، غَمَضَ، غَمَقَ، غَمَلَ، غَمَنَ.

٢٠- باب الفاء: ما جاء على (يفعل) ثمانية وعشرون فعلا هي: فَشَسَ، فَتَلَ، فَتَنَ، فَدَرَ، فَدَشَ، فَدَمَ، فَرَجَ، فَرَزَ، فَرَسَ، فَرَصَ، فَرَضَ، فَشَجَ، فَشَقَ، فَصَدَ، فَصَلَ، فَصَمَ، فَطَرَ، فَطَسَ، فَطَمَ، فَقَدَ، فَقَسَ، فَقَصَ، فَكَرَ، فَلَتَ، فَلَدَ، فَلَقَ، فَلَسَ، فَلَقَ.

٢١- باب القاف: ما جاء على (يفعل) ستة وعشرون فعلا هي: قَبَلَ، قَتَبَ، قَتَلَ، قَتَنَ، قَحَبَ، قَحَمَ، قَدَمَ، قَدَرَ، قَذَلَ، قَرَبَ، قَرَثَ، قَرَزَ، قَرَصَ، قَرَطَ، قَرَبَ، قَشَدَ، قَصَرَ، قَطَجَ، قَطَرَ، قَطَنَ، قَعَدَ، قَفَرَ، قَلَسَ، قَمَدَ، قَنَتَ، قَنَدَ.

٢٢- باب الكاف: ما جاء على (يفعل) ستة وعشرون فعلا هي: كَبَتَ، كَبَرَ، كَتَبَ، كَتَلَ، كَتَمَ، كَثَرَ، كَذَجَ، كَذَرَ، كَذَنَ، كَرَبَ، كَرَدَ، كَرَطَ، كَرَمَ، كَسَدَ، كَضَلَ، كَظَبَ، كَظَرَ، كَفَرَ، كَمَدَ، كَمَرَ، كَمَسَ، كَمَشَ، كَمَنَ، كَنَدَ، كَنَشَ، كَنَفَ.

٢٣- باب اللام: ما جاء على (يفعل) أربعة عشر فعلا هي: لَبَسَ،

لَبَطَ، لَبَنَ، لَنَدَ، لَنَدَ، لَنَطَ، لَدَمَ، لَضَمَ، لَطَمَ، لَفَتَ، لَفَطَ، لَفَقَ، لَقَمَ.

٢٤- باب الميم: ما جاء على (يفعل) سبعة أفعال هي: مَتَسَ، مَتَشَ، مَرَتَ،

مَطَسَ، مَكَسَ، مَلَتَ، مَلَكَ.

٢٥- باب النون: ما جاء على (يفعل) أربعون فعلا هي: نَأَقَ، نَبَذَ، نَبَرَ، نَبَزَ، نَبَسَ، نَبَصَ، نَبَضَ، نَتَخَ، نَتَسَ، نَتَشَ، نَتَفَ، نَتَكَ، نَتَلَّ، نَتَنَ، نَتَجَ، نَتَمَ، نَجَدَ، نَحَطَ، نَحَمَ، نَدَفَ، نَزَبَ، نَزَفَ، نَزَقَ، نَزَلَ، نَسَفَ، نَسَلَ، نَسَمَ، نَشَجَ، نَشَطَ، نَصَبَ، نَصَتَ، نَضَدَ، نَطَقَ، نَظَمَ، نَفَتَ، نَفَزَ، نَقَصَ، نَقَطَ، نَقَمَ، نَمَسَ.

٢٦- باب الهاء: ما جاء على (يفعل) ثلاثة وعشرون فعلا هي: هَبَتَ، هَبَرَ، هَجَدَ، هَجَرَ، هَجَفَ، هَجَلَ، هَدَفَ، هَرَبَ، هَرَزَ، هَرَسَ، هَرَضَ، هَزَلَ، هَشَرَ، هَشَلَ، هَطَسَ، هَلَدَ، هَمَجَ، هَمَدَ، هَمَدَ، هَمَكَ، هَنَدَ، هَمَشَ، هَجَمَ.

٢٧- باب الواو: مطرد الكسر.

٢٨- باب الياء: جاءت ثلاثة أفعال بالكسر هي: يَتَمَ، يَسَرَ، يَعَرَ.

العدد الكلي لهذه الأفعال هو (٤٧٤) فعلا، منها ما مستعمل وما هو غير مستعمل، وقد أثرت إحصاء جميع الأفعال إظهارا لاطرادا للقاعدة.

أما الأفعال التي عرضت لها المعاجم احتمالات أو ثلاثة فيتم اتباع التفصيل الآتي معها:

١- الأفعال التي لعين مضارعها احتمالات مما جاءت على (يفعل) و (يفعل) ^(١) يتم الاحتمال الذي يجعل هذه الأفعال مندرجة تحت أبوابها المعجمية بالتفصيل السابق، فمثلا: الفعل (حَبَكَ) نخار له احتمال الضم؛ لأن باب الحاء يغلب عليه الضم، وهكذا لبقية الأفعال.

٢- أما الأفعال التي لعين مضارعها احتمالات مما جاءت على (يفعل) مع (يفعل) أو (يفعل) مما عينه أو لامة حرف حلق ^(٢) (٧٠) فعلا يتم اختيار احتمال الفتح ضمنا للاطراد في الباب.

(١) انظر ص ١٣ من البحث.

(٢) انظر ص ١٤ من البحث.

٣- الأفعال التي لامها أو عينها حرف حلق ولم ينطقها العرب بفتح المضارع^(١) (٦١ فعلا)، فيجب أن ينص عليها وتُحفظ؛ لأنها أفعال شاذة عن بابها.

إذا كانت حركة العين قد حملت تنوعات صوتية فقط في كل ما سبق فإن هناك أفعالا تحمل عين مضارعها تنوعات صوتية ودلالية؛ فمثلا: الفعل (هدف) قد يأتي مضارعه على (يهدف) وهنا قد يحمل استعمالا دلاليا معينا، أو (يهدف)، فيحمل استعمالا دلاليا آخر، وهذا النوع من الأفعال لا تعرف استعمالاته إلا باستشارة المعاجم اللغوية، وقد أحصى البحث^(٢) هذه الأفعال فبلغت (٤٧) فعلا هي:

أَبَلْ، أَدَمَ، أَرَخَ، بَتَعَ، بَلَجَ، ثَمَنَ، حَرَفَ، حَرَقَ، حَلَقَ، حَنَطَ، خَمَسَ، رَدَمَ، رَسَمَ، رَعَدَ، زَبَدَ، زَلَخَ، سَدَسَ، سَقَنَ، شَغَرَ، صَبَرَ، صَلَتَ، عَجَزَ، عَرَفَ، عَرَقَ، عَشَرَ، عَصَدَ، عَصَدَ، عَهَنَ، غَرَزَ، غَشَمَ، غَضَرَ، غَمَضَ، فَرَضَ، فَرَطَ، قَحَمَ، كَعَبَ، لَبَدَ، مَسَكَ، نَحَبَ، نَخَرَ، نَسَلَ، نَشَطَ، نَهَمَ، هَدَفَ، هَزَلَ، هَمَشَ، يَمَنَ.

الأفعال المضعفة

لجأ النحاة إلى اللزوم والتعدي وسيلة لتقعيد الأفعال المضاعفة، فرأوا أن الفعل إن كان مضاعفا ((فمضارع المتعدي منه بضم العين... ومضارع اللزوم بكسرها))^(٣)، وقد نقلت كتب اللغة^(٤) قول الفراء: ((قال الفراء ما كان على فعلة من ذوات التضعيف غير واقع فإن يفعل منه مكسور العين، مثل عَفَقْتُ

(١) انظر ص ١٤ من البحث.

(٢) سأذكر هنا مثالا واحدا لكل تنوع خشية الإطالة.

(٣) انظر المزهر: ٤٥/٢. الممتع في التصريف، ص ١٢٠.

(٤) انظر على سبيل المثال: لسان العرب مادة أثر، ١٠١/٤، تاج العروس مادة شد، ٢٤٢/٨،

الصحاح ٥٣/٣، والمخصص ٣٩٥/٤.

أَعَفَ، وَخَفَقْتُ أَخِفَ، وَشَحَحْتُ أَشِجَ، وما كان على فعلة من ذوات التضعيف واقعا، مثل رَنَنْتُ وَعَدَنْتُ وَمَدَنْتُ فإن يفعل منه مضموم، إلا ثلاثة أحرف نادرة، وهي شَدَّة يَشِدُّه وَيَشُدُّه، وَعَلَّة يَعْلُه وَيَعْلُه من العلل وهو الشرب الثاني، ونَمَّ الحديث يَنْمُه وَيَنْمُه^(١)، وزاد ابن القوطية هَرَّة يَهْرُه وَيَهْرُه: كرهه، وزاد رواية عن الفراء أيضا بَتَّ الشَّيْءَ، وجاءت أفعال من غير المتعدي باللغتين أيضا هي: شَحَّ، جَدَّ، جَمَّ، شَبَّ، فَحَّ، ثَرَّ، طَرَّ، صَدَّ، حَدَّ، شَدَّ، نَسَّ، شَطَّ، دَرَّ^(٢). وزاد أبو حيان على هذه الأفعال الأخيرة: ثَرَّ، خَرَّ، جَرَّ، ذَبَّ، أَثَّ، عَنَّ، لكنه لم يذكر شَدَّ^(٣).

وأشاروا أيضا أن الفتح في هذه الأفعال شاذ مثل عَضِضْتَ تَعَضُّ، وعدوا كذلك ما جاء على يفعل من الأفعال اللازمة شاذًا، ذكر منها السيوطي في المزهر عشرين فعلا^(٤)، وزادها أبو حيان إلى ثمانية وعشرين فعلا^(٥).

يبدو أن اعتبار اللزوم والتعدي منطلقا لتقعيد الأفعال المضعفة بحاجة إلى نظر من نواح:

الأولى: كثرة الخلط بين الأفعال التي لها احتمالان لضبط عين المضارع والأفعال التي لها احتمال واحد. ولنا أن نقارن ما ورد في كتاب المزهر وارتشاف الضرب ليتبين لنا صحة المقولة.

الثانية: تنوع الدلالات نتيجة تنوع حركة عين الأفعال يجعل من الصعب تصنيف فعل معين ضمن اللازم أو المتعدي، وقد يكون الفعل (جد)، مثالا جيدا لهذه الحالة؛ فهو يستعمل لازما بتنوع صوتي لحركة العين، ويستعمل

(١) إصلاح المنطق: ٢١٤/١.

(٢) انظر: كتاب الأفعال ص ١، ٢ من المقدمة.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب: ١٦٧/١.

(٤) انظر: المزهر: ٤٥/٢.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١٦٥/١-١٦٦.

متعدياً بتنوع آخر، ودلالة أخرى. فقولنا: جَدَّ فلانٌ يَجْدُ جَدًّا: لم يَهْزَلْ، و(..) الشَّيْءُ: عَظَمَ، و(..) به الأمرُ: اسْتَدَّ، و(..) الشَّيْءُ جِدَّةً: حَدَثَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، و(..) جَدًّا: صَارَ ذَا حَظٍّ وَغِنًى، و(..) بالأمر: حَظِيَ بِهِ خَيْرًا كَانَ أَوْ شَرًّا، و(..) الرَّجُلُ فِينَا: عَظَمَ فِي أَغْنَيْنَا وَجَلَّ قَدْرُهُ فِينَا، و(..) فِي أَمْرِهِ يَجْدُ وَيَجْدُ وَيَجْدُ جَدًّا = أَجْدُ: حَقَّقَهُ / نَالَهُ، و(..) الشَّيْءُ يَجْدُهُ جَدًّا وَجِدَادًا وَجِدَادًا: قَطَعَهُ، و(..) النَّخْلُ: قَطَعَ ثَمَرَهُ.

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن هذه الحالة تبلغ نسبتها حوالي أربعة وعشرين في المائة من عدد الأفعال المضعفة الكلية.

الثالثة: أدى المبدأ السابق إلى اعتبار ما جاء على فعلٍ يفعل موصوفاً بالشذوذ، مع أن له استعمالات كثيرة في الأفعال الثلاثية، وقد بلغ عدد الأفعال على هذا الوزن اثنين وتسعين فعلاً، منها أربعة وعشرون لا تشارك أفعالها مع أوزان أخرى في الجذر.

وقد أثر البحث أفراد تلك الأفعال عن غيرها من الأفعال الصحيحة؛ لعدد من الأسباب منها:

١- أن سلوك عينها في المضارع مختلف عن الأفعال الصحيحة، فلم تتناغم مع ما قرره البحث سابقاً بالنسبة لكل باب من أبواب المعجم. وقد لاحظ النحاة هذا الاختلاف فاستخدموا لتعريفها معنى وظيفياً هو اللزوم والتعدي.

٢- عدم وضوح ضبط عين الماضي، إذا لم يسند الفعل لضمائر الرفع؛ وذلك بسبب إدغام العين واللام.

٣- كثرة الأفعال التي تتنوع فيها الدلالة بتنوع الحركة، إذ بلغت (مائة) فعلاً، وهو ما يقارب أربعة وعشرين في المائة من عددها الكلية. وهي نسبة كبيرة إذا قورنت بالأفعال السالمة.

وقد قسمت هذه الأفعال إلى أربعة أقسام، يمثل كل قسم طائفة تحمل سمات حركية خاصة، وهذه الأقسام هي:

القسم الأول: يتناول الأفعال مكسورة العين في المضارع وعددها (واحد وسبعون) فعلاً. هي: أَثَّ، أَجَّ، أَطَّ، بَصَّ، بَعَّ، بَنَّ، ثَبَّ، ثَرَّ، ثَشَّ، ثَعَّ، جَصَّ، خَعَّ، خَفَّ، حَقَّ، دَبَّ، دَجَّ، دَفَّ، ذَلَّ، ذَنَّ، رَقَّ، رَنَّ، زَلَّ، سَخَّ، سَفَّ، شَبَّ، شَتَّ، شَحَّ، صَحَّ، صَنَّ، ضَجَّ، ضَقَّ، ضَلَّ، ضَنَّ، طَشَّ، طَقَّ، طَنَّ، ظَلَّ، عَفَّ، عَكَّ، عَلَّ، غَبَّ، غَتَّ، غَوَّ، فَخَّ، قَدَّ، قَزَّ، قَصَّ، قَفَّ، قَلَّ، كَثَّ، كَخَّ، كَصَّ، كَلَّ، لَثَّ، لَجَّ، نَبَّ، نَتَّ، نَجَّ، نَحَّ، نَذَّ، نَزَّ، نَضَّ، نَعَّ، نَقَّ، نَمَّ، هَشَّ، هَفَّ، هَوَّ، هَلَّ، يَسَّ، يَشَّ.

بعض هذه الأفعال يختلف مثل: (أثَّ، شب) يختلف عرضه هنا عن نظرية النحاة النحاة؛ وذلك لأن هذه الأفعال تحمل تنوعات دلالية، والكسر مشترك بينها فأثرت وضعها في هذا القسم حرصاً على الاطراد.

القسم الثاني: أفعال وردت على الوزن (فعل يفعل)، دون أن يكون لها تنوعات صوتية من الضم أو الكسر. وعددها (أربعة وعشرون) فعلاً، هي: بَخَّ، بَشَّ، بَهَّ، حَظَّ، رَتَّ، رَحَّ، زَبَّ، شَزَّ، شَعَّ، ضَزَّ، ظَلَّ، عَصَّ، عَضَّ، عَظَّ، غَصَّ، عَنَّ، فَظَّ، فَهَّ، لَحَّ، لَذَّ، لَظَّ، مَسَّ، مَصَّ، وَدَّ.

تكمُن المشكلة عند التعبير بهذه الأفعال في أن المتكلم غالباً ما يخطئ في ضبط عين الماضي. وقد رصدت كتب الأخطاء الشائعة هذه الظاهرة ونبهت عليها^(١).

القسم الثالث: الأفعال مضمومة العين في المضارع وعددها (مائتان وخمسة) أفعال، يُضاف إليها الأفعال التي وردت عين مضارعها بالضم والكسر، وعددها (ثلاثون) فعلاً؛ وبذلك يكون العدد الكلي للأفعال مضمومة العين (مائتين وخمسة وثلاثين) فعلاً.

(١) انظر على سبيل المثال: ألف خطأ وخطأ، الدكتورة: فائزة القاسم، وقد رصدت ذلك من أخطاء الطلاب النطقية.

القسم الرابع: أفعال تحمل حركة عينها تنوعات دلالية بالإضافة إلى التنوعات الصوتية، وهي ظاهرة برزت بكثرة في الأفعال المضعفة، وقد بلغ عددها مائة فعل هي:

أرَّ، أصَّ، أنَّ، برَّ، بضَّ، بلَّ، ثبَّ، ثرَّ، ثكَّ، ثلَّ، ثمَّ، جبَّ، جدَّ، جزَّ، جفَّ، جلَّ، حبَّ، حدَّ، حرَّ، حسَّ، حشَّ، حفَّ، حقَّ، حلَّ، حنَّ، خبَّ، خزَّ، خسَّ، خلَّ، خمَّ، خنَّ، نقَّ، ذبَّ، نفَّ، ذمَّ، رخَّ، رفَّ، ركَّ، رمَّ، زخَّ، زرَّ، زفَّ، زنَّ، سخَّ، سدَّ، سفَّ، سلَّ، شبَّ، شصَّ، شغَّ، شفَّ، شلَّ، شنَّ، صدَّ، صرَّ، صلَّ، ضبَّ، طبَّ، طخَّ، طفَّ، ظفَّ، طلَّ، طمَّ، عرَّ، عزَّ، عقَّ، غدَّ، غرَّ، غشَّ، غلَّ، فرَّ، فشَّ، فقَّ، قلَّ، قبَّ، قرَّ، قضَّ، كتَّ، كرَّ، كمَّ، كنَّ، لخَّ، لطَّ، مقَّ، ملَّ، نحَّ، نخَّ، نشَّ، نطَّ، هبَّ، هتَّ، هجَّ، هدَّ، هرَّ، هزَّ، هسَّ، هصَّ، همَّ، هنَّ.

نتائج البحث وتوصياته

كان اعتماد النحاة على مبادئ مثل المخالفة الصوتية وتراكب اللغات سبباً أساسياً في ازدياد الاضطراب عند عرض الأفعال الثلاثية المجردة، وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج التي قد تتعارض مع افتراضات النظرية النحوية التقليدية في عدد من الأمور منها:

١- قولهم إن العربي كان يفضل الكسر أو الضم مع مضارع (فعل) على اختلاف بينهم، وقد أثبت الإحصاء أن العربي كان يفضل الفتح، ولكن النحاة لم يشيروا إلى هذا الأمر انطلاقاً من مبدأ المخالفة الصوتية الذي اتخذوه لتعديد هذه الأفعال، مما جعلهم ينظرون لكل وزن على حدة في الماضي والمضارع. وقد قدم الدليل على ذلك إحصائياً فأكد أن الأفعال التي جاءت مفتوحة العين في المضارع (٢٩٦٥) (باعتبار وزنين من أوزان النظرية النحوية التقليدية هما (فعل يفعل)، و(فعل يفعل)، والأفعال مضمومة العين (١٩٢٥) (باعتبار

وزننين أيضاً هما: فعل يفعل، وفعل يفعل)، والأفعال مكسورة العين (١٣٦٧) (باعتبار الوزنين فعل يفعل، وفعل يفعل).

٢- أثبت البحث أن العربي كان يكثر من استخدام الأفعال التي ينتقل خلال نطقها من الحركات الأثقل إلى الأخف، مراعيًا الحالة الإعرابية للمضارع.

٣- أكد الإحصاء أن الضم أكثر من الكسر، وهذا يتعارض مع افتراض بعض النحاة كأبي الحسن الأخفش الذي كان يرى أن الكسر في مضارع الأفعال الثلاثية أكثر من الضم.

٤- وضح البحث أن هناك اضطراباً في عرض الأفعال الثلاثية وطريقة ضبط عين المضارع، وذلك عن طريق تقديم نماذج تبين هذا الاضطراب للأفعال: بتك، وبطش، وحسد، وحشر، وربط.

٥- رفض البحث تعديد الأفعال التي لها احتمالان (يفعل ويفعل) وعددها (٢٧٨) فعلاً من خلال الاتجاهات الأربعة التي انقسم إليها النحاة، واختار أن تدمج مع بقية الأفعال عن طريق اختيار أحد الاحتمالين.

٦- أظهر البحث أن باب (فعل يفعل) جاءت فيه العين أو اللام حرف حلق، إلا أفعالاً جاءت شاذة من ثلاث نواح:

أ- أفعال عينها أو لامها حرف حلق ولم ينطق العرب عين مضارعها بالفتح، وقد بلغت هذه الأفعال (٦١) فعلاً.

ب- أفعال ليس عينها أو لامها حرف حلق، وجاءت مفتوحة العين في المضارع، وقد تبني البحث موقف سيبيويه الذي رفض أن يعترف بأفعال شاذة عن باب (فعل يفعل) إلا (أبي يأبى)، ويرى أنه يمثل دعوة لإعادة النظر في هذا التراث كله. ولكن المشكلة تكمن في أن تراث الأفعال الثلاثية غير موثق؛ مما يصعب الفصل بين ما هو من الفصحى وما هو من اللهجات.

ج- أفعال تعددت فيها احتمالات ضبط العين في المضارع، وبلغت (٧٠)

فعلاً، ويوصي البحث باختيار احتمال الفتح.

٧- وضَّح البحث أهمية فاء الفعل وضرورة معرفة سماته النطقية.

٨- أظهر البحث أن هناك أبواباً معجمية تكثر فيها الأفعال مكسورة العين وهي الأفعال التي تكون فاؤها حرفاً من حروف الحلق أو حرفاً لهوياً أو حنكياً قصياً (الهمزة، والحاء، والخاء، والعين، والغين، والهاء، والقاف، والكاف. وأن بقية الأبواب يغلب عليها الأفعال مضمومة العين.

٩- بلغ العدد الكلي للأفعال الأقل حسب الأبواب المعجمية (٤٧٤) فعلاً منها ما هو مستعمل وما هو غير مستعمل. ويوصي البحث بحفظ هذه الأفعال. ١٠- أحصى البحث الأفعال التي تحمل حركاتها تنوعات دلالية استعمالية وقد بلغت سبعة وأربعين فعلاً.

١١- فضل البحث أفراد الأفعال المضعفة بالدراسة؛ لاختلاف سلوك عين المضارع فيها عن الأفعال السالمة والمعتلة، ولكثرة تنوع الحركات التي تحمل تنوعات دلالية.

١٢- تم تقسيم الأفعال المضعفة حسب عين المضارع إلى أربعة أقسام:

أ- أفعال مكسورة العين في المضارع (٧١) فعلاً

ب- أفعال مضمومة العين في المضارع (٢٣٥) فعلاً.

ج- أفعال مفتوحة العين في المضارع (٢٤) فعلاً غير مشترك في الجذر

مع (فعل)

د- أفعال تتنوع دلالتها بتنوع حركة العين، وقد بلغت نسبتها حوالي أربعة وعشرين في المائة من العدد الكلي للأفعال المضعفة البالغة (٤٣٠) فعلاً. وقد أوصى البحث بضرورة استشارة المعاجم اللغوية عند الاطلاع على هذه الأفعال.

المراجع

١- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي، تحقيق: د. أحمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب

المصرية، ١٩٩٩

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٨.

٣- الاستدراك على المعاجم العربية، د. محمد حسن طبل، دار الفكر العربي، د.ط، د.ت.

٤- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، ط٤، د.ت.

٥- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لأبي محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

٦- ألف خطأ وخطأ، الدكتور: فائزة القاسم، Presses Universitaires de France، ٢٠٠٨.

٧- تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، دار الهداية، د.ت.

٨- تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠.

٩- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، ط٣، ١٩٩٢.

١٠- تقويم اللسان، لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق: د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، ط٢، د.ت.

١١- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١.

١٢- جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق كرنكو، حيدر آباد، الهند، ١٣٤٤-١٣٥١ هـ.

١٣- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٨٦.

١٤- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الأتوسي، دار إحياء التراث لبنان، ٤٢/٦.

١٥- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترأبادي، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزراف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٨٢.

١٦- شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني، تحقيق: د. عبد العال سالم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط٨، ١٩٩٧.

١٧- شرح انفصل، ابن يعيش، إدارة المطابع الأميرية، ١٥٢/٧.

١٨- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، دار العلم للجميع، بيروت، د.ت.

١٩- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٨٢.

٢٠- كتاب الأفعال، لابن القوطية، تحقيق علي فوده، مطبعة مصر، ط١.

٢١- كتاب الأفعال، لأبي عثمان السرقسطي، تحقيق: د. حسين شرف، د. مهدي علام، مؤسسة دار الشعب، ط٣، ٢٠٠٢.

المعرب من الكلام الأعجمي دراسة تطبيقية في أصوات عربية

الأستاذة/ رواق سماح

قسم الأدب العربي - كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)

اللغة ظاهرة اجتماعية لا يتصور وجودها إلا في ظل نظام معين للتبادل المادي والفكري واللغوي بين المجتمعات ، ومن هنا فأي تبادل لغوي ناتج عن عوامل أهمها: الاحتكاك والاتصال الذي تعرضت له سائر اللغات. والعربية واحدة منها «فقد تقلبت على أحوال شتى وتنوعت ألفاظها بالنحت والإبدال والقلب ودخلها كثير من الألفاظ الأعجمية في أعصر مختلفة»^(١).

وقد تبع هذا التنوع في الألفاظ تقسيمات أحدثها اللغويون عليه فوجد ما يعرف بالمعرب والدخيل والمقترض . والمعرب هو موضوع هذه الدراسة ، لأنه استأثر باهتمام اللغويين وجهدهم في إخضاعه للصيغ العربية.

المعرب:

التعريب هو نقل الكلمة مع عرفها الأجنبي ، وحول هذا المعنى جاءت تعريفات اللغويين له.

٢٢- كتاب تهذيب الأفعال، لابن القطاع الصقلي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٣ .

٢٣- كتاب في التصريف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: البدرائي زهران، ط٣، ١٩٩٥ .

٢٤- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط١.

٢٥- اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣.

٢٦- المخصص، ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦.

٢٧- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨.

٢٨- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد المقرئ القيومي، المكتبة العلمية.

٢٩- مصطلح المعجمة العربية، د. أنطوان عبود، المكتبة العالمية للكتاب، ط١، ١٩٩١.

٣٠- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق: مصطفى السقا، وآخرين، القاهرة، ١٩٥٨ .

٣١- معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ٢٠٠٢.

٣٢- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩.

٣٣- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ٢٠٠٤ .

٣٤- معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، بغداد، ١٩٨٠.

٣٥- ائمتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦.

٣٦- المنصف لكتاب التصريف، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، ط١، ١٩٥٤ .

ينقل السيوطي عن الجوهري: «تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها نقول: عربته العرب وأعربته»^(٢).

ويقول سيبويه: «اعلم أنهم ممن يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة فربما ألحقوه ببناء كلامهم ، وربما لم يلحقوه»^(٣).

وجاء في شفاء الغليل: «التعريب من باب التفعيل نقل اللفظ من الأعجمية إلى العربية ، والمشهور فيه: التعريب ، وسماه سيبويه وغيره (إعراباً) ويقال حينئذ معرّب ومعرّب»^(٤).

وفي الطراز المذهب: «التعريب من باب التفعيل ومن معانيه التكلف لأن العرب تكلفوا إدخال اللفظ الأعجمي في لغتهم ، وتصرفوا فيه بالتعبير على مناهجهم ، والتغيير فيه أكثر من عدمه، وأجروه على وجه الإعراب وتفوهوا به على منهمجهم»^(٥).

وقد تعرض الجواليقي للألفاظ المعربة فقال: «هي أعجمية باعتبار الأصل عربية باعتبار الحال ويطلق على المعرّب دخیل كثير ما يقع ذلك في كتاب العين والجمهرة وغيرهما»^(٦).

وجاء في كشاف اصطلاحات الفنون: «المعرب عند أهل العربية لفظ وضعه غير العرب لمعنى استعمله العرب بناءً على ذلك الوضع»^(٧).

والواضح أن التعريفات السابقة تعنى بالإنجائية العملية اللفظية حال التعريب ، فتتقل الألفاظ الأعجمية ويتكلف إدخالها إلى اللغة العربية كما ورد في نص سيبويه ويترتب على ذلك إخضاعها لصيغهم وإحاقها بأبنيتهم في حين أنهم انصرفوا عن التعرض لمعنى الكلمة المعربة في تعريفاتهم ، ذلك أنها تنقل ومعها معناها الأصلي إلى اللغة المنقولة إليها قبل أن تعرب.

منهج العرب في التعريب :

قال الجواليقي في هذا المعنى : «إن العرب كثيراً ما يجتزؤون على الأسماء الأعجمية فيغيرونها بالإبدال قالوا إسماعيل ، وأصله إسمائيل، فأبدلوا لقرب المخرج قال: وقد يبدلون مع البعد من المخرج وقد ينقلونها إلى أبنيتهم ويزيدون وينقصون....»^(٨).

وقال بعضهم : «الحروف التي يكون فيها البديل في المعرب عشرة : خمسة ويطرد إبدالها وهي: الكاف ، الجيم والقاف، والياء، والفاء، وخمسة لا يطرّد إبدالها وهي: السين ، والشين، العين واللام، والزاي...»^(٩).

والإبدال ظاهرة صوتية يسهل النطق ويحقق الانسجام الصوتي العربي بتغير الأصوات بعضها من بعض ويحدث هذا غالباً لتقارب المخارج كما يحدث بتباعدها ، وذلك للاشتراك في الصفات وهذا ما سنقف عنده في الأمثلة الآتية:

فالصوامت العربية تصنف على الشكل الآتي :

الأصوات الشفوية: هي الأصوات التي يستدعي النطق بها استعمال

الشفيتين أو على الأقل الشفة السفلى، ويمكن تقسيم هذه الحروف إلى :

أ- أصوات مزدوجة (bilabiale) : وهي التي تتطلب استعمال الشفتين

معاً وهي: «ب، م، و»^(١٠).

فالباء شديدة مجهورة ومقابلها المهموس غير مستعمل في العربية ويرمز

إليه في الكتابة الصوتية بالرمز (P) ويستعمل العرب الرمز (ب) الباء

المثلثة^(١١).

قال برجستراسر: «إذا نطقنا الباء وجد صوت ثان علاوة على الصوت عند فتح الشفتين ، وهو صوت خارج من الحنجرة من اهتزاز الوترين الصوتيين وعند نطق (P) الباء المثلثة ينعدم هذا الصوت وإذا لم تطبق الشفتين تماما بل تركنا فتحة صغيرة ليخرج الهواء من بين الشفة السفلى والثنايا العليا صار الصوت فاءًا ، فهذه الأصوات الثلاثة (الباء، والباء المثلثة والفاء) قريبة المخرج مختلفة الصفات»^(١٢).

ومنه فقد أبدلت الباء من الفاء لقربها في المخرج (البرند صارت الفرند) و(البرانق صارت الفرانق)^(١٣).

قال سيبويه في هذا النوع من الإبدال « ويبدلون من الحرف الذي بين الفاء والباء ... وربما أبدلوا الباء لأنهما قريبتان جميعا قال بعضهم: برند ، فالبدل مطرد في كل حرف ليس من حروفهم ، يبدل منه ما قرب من حروف الأعجمية »^(١٤).

والملاحظ أن الباء والفاء صوتين يتفقان في المخرج ويختلفان في وضع الشفتين.

الأصوات الشفوية الأسنانية: (Labiodentale)

وهي التي يكون مخرجها بين الشفة السفلى والأسنان العليا (ف)^(١٥) وتكون الأصوات الشفوية الأسنانية احتكاكية وذلك لأن انفراج الثنايا يجعل الانغلاق التام صعبا ، فالمهموس من هذه الحروف هو الفاء ، والمجهور هو الحرف الذي يرمز له في الكتابة الصوتية بالرمز (V)^(١٦).

والمجهور من الفاء الذي يرمز له (V) أبدل بالفاء المهموس (ف) فيما يلي :

- veto وتعني حق الاعتراض أصبحت: فيتو تحول (V) إلى (ف).
- vedio وتعني نوع من التصوير التلفزيوني بالصوت والصورة معا أصبحت فيديو تحول (V) إلى (ف)^(١٧).

الأصوات الأسنانية اللثوية: (Apicale alvéolaires)

وهي على الترتيب: ت، د، ز، س، ص، ط، ض.
إبدال الزاي سينا:

لدينا المثال الآتي: في كلمة (المهندس) ففي هذه الصورة الصوتية اجتمعت الدال والزاي فحدث تنافر لتقاربهما في المخرج مما استدعى العرب لإبدال الحروف ، فأبدلت الزاي سينا وأصبحت الكلمة (مهندس) وذلك لاشتراك الزاي والسين في المخرج والصفات^(١٨).

الأصوات الحلقية: (Pharyngale)

إبدال الحاء من الخاء: أبدلت الحاء خاء نحو: حانكه - خانكاه وذكر أبو حاتم: «أن الحاء في الحب بدلا من الخاء وأصلها في الفارسية خب»^(١٩). والحاء والحاء حلقيان اشتركا في الإصمات والهمس والرخاوة والانفتاح فجاز الإبدال بينهما.

الأصوات الحنجرية: (Laryngale)

إبدال صوت الهاء من الأصوات الآتية: (ع، ي، ق، ج، ز)
إبدال الهاء عينا ، نحو: "رصاص قلعي" معرب من الفارسية "كلهي"^(٢٠).

أبدلت الهاء عينا عربية ، وأبدلت الكاف الفارسية قافا عربية فكل من الصوتين من مخرج واحد (حلقى) الهاء من أقصاه والعين من وسطه ، العين صوت مائع يتوسط بين الشدة والرخاوة والهاء رخو مهموس مرقق.

إبدال الهاء من القاف والكاف:

أبدلت الهاء قافاً وكافاً مثل: الجلاهق أي الطين المدور أصلها "جلاهه" (٢١).

القاف والكاف من اللهاة أي أقصى اللسان وما يليه من الحنك الأعلى والهاء من أقصى الحلق ، والقاف والهاء يشتركان في الإصمات والانفتاح.

إبدال الهاء زايًا:

ويمكن التمثيل له ب: كلمة: "الكرز" وأصلها "الكره" (٢٢).

والزاي مخرجه طرف اللسان وفوق الثنايا ، وهو صوت صفيري رخو ، يختلف عن الهاء الذي مخرجه من أقصى الحلق مهموس رخو ، فالعلامة بعيدة ونتيجة لوضوح صوت الزاي في السمع كونه صوتاً صفيرياً بإيداله يتحقق التوازي الصوتي لبنية الكلمة وانسجامها.

الأصوات المائعة:

إبدال اللام والنون والراء:

"سدير" علم قصر معروف ، وقد قيل فيه : أنه معرب من الرومية وأصله: "سه دل" أي: فيه ثلاث قباب متداخلة. (٢٣)

ونلاحظ من خلال هذا النموذج الثاني: إبدال الراء من اللام، والملفت للانتباه أن الأصوات المائعة متقاربة المخارج والصفات.

والمشهور بين اللغويين أن لفظة "رزق" عربية فصيحة ، ولم يخطر ببال أحد أنها من أصل أعجمي بالأخص فارسي، وقبل الوقوف على هذا الأصل ، نشير أولاً إلى دلالاته في كلام الفصحاء؟

"قوت اليوم" ويرى أنستاس ماري الكرملّي أن هذا اللفظ فارسي ، أصله "روزه"، ومعناه: "القوت اليومي"، و"روزه" مأخوذ من "روز" أي "يوم" ، وما يكون آخره "هاء" يعرب بالقاف أو الجيم ، أو الكاف (كجرموق ، خندق ، ديباج) والأصل فيها (سردوزه ، خنده ، ديباه). (٢٤)

وخلاصة القول أن علماء اللغة قد درسوا ما وصلهم من الكلمات المعربة ، وحاولوا وضع أسس وقواعد تحكمها ، وتخضع بمقتضاها لمسلك الصيغ العربية ، ومن أهم تلك الأسس ظاهرة الإبدال الصوتي، والتي تقوم على أساس إبدال صوت بصوت آخر مع مراعاة العلاقة بين المبدل والمبدل منه ، ومكان الصوت المبدل ، والمعنى في ذلك واحد لا يتغير، لتسهيل النطق مع اشتراك المبدل والمبدل منه في المخرج والصفة.

الهوامش

- (١) جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية ، دار مكية الحياة ، بيروت، ج ١ / ٣٨.
- (٢) فرحات عياش، رسالة الانشقاق ص ٢٦.
- (٣) محمد عيد، المظاهر الطارئة على الفصحى، دار الثقافة العربية ، لبنان ١٩٨٠، ص ١١٥.
- (٤) المرجع نفسه ، ص ١١٥.
- (٥) المرجع نفسه ، ص ١١٦.
- (٦) جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، دار الكتب العلمية بيروت، ص ٢١٢.
- (٧) محمد عيد ، المظاهر الطارئة على الفصحى ، ص ١١٢ .
- (٨) جلال الدين السيوطي ، المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، ص ٢١٦ .
- (٩) المرجع نفسه .

أعضاء مجلس الإدارة

العام الجامعي ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

رئيس المجلس	• أ.د. الطاهر أحمد مكي
وكيل المجلس	• أ. عبد المجيد عبد الرحمن بركات
أمين الصندوق	• أ. عبد العليم أحمد يونس
الأمين العام	• أ. أحمد حسن الشحات
مساعد أمين الصندوق	• أ. السيد عباس السيد
عضو	• أ. بهي الدين سعد
عضو	• أ. جمال محمد السيد بته
عضو	• أ. حسام جايل عبد العاطي
عضو	• أ. حسين محمد إبراهيم
عضو	• أ. خاطر محمد خاطر
عضو	• أ. طه حسين
عضو	• أ. عبد العليم عبد الفتاح مذكور
عضو	• أ. عبد المنعم محمد شلبي
عضو	• أ. محمد عبد العظيم محمد
عضو	• أ.د. محمد مصطفى سلام

- (١٠) ريمون طحان، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ص ٤٦.
- (١١) ينظر: مصطفى حركات، الصوتيات والفونولوجيا، دار الأفاق الجزائر، ص ٥٠.
- (١٢) عبد الكريم بورنان، رسالة الإبدال في اللغة العربية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، ص ١١٢.
- (١٣) الجواليقي، المعرب من الكلام الأعجمي، ص ١٤٤.
- (١٤) سيبويه، الكتاب، ٣٠٦/٤.
- (١٥) ريمون طحان، الألسنية العربية، ص ٤٦.
- (١٦) ينظر: مصطفى حركات، الصوتيات والفونولوجيا، ص ٥١.
- (١٧) عبد الصبور شاهين، دراسات لغوية، القياس في الفصحى الدخيل في العامية، ص ١٨١.
- (١٨) جلال الدين السيوطي، المظهر في علوم اللغة وأنواعها، ص ٢١١.
- (١٩) المرجع نفسه، ص ١٤٤.
- (٢٠) الجواليقي، المعرب من الكلام الأعجمي، ص ٣٢٤.
- (٢١) المرجع نفسه، ص ٢١٦.
- (٢٢) الجواليقي، المعرب من الكلام الأعجمي، ص ٢١٠.
- (٢٣) محمد عيد، المظاهر الطارئة على الفصحى، ص ١٢٤.
- (٢٤) لغة العرب، مجلة شهرية أدبية علمية تاريخية، المجلد ١ تموز ١٩١١، ص ٣٠٢ - ٣٠٤.

اقرأ في هذا العدد

• فاتحة العدد:

- الثقافة واللغة والتعليم في مصر الحديثة (١٨٧٢ - ١٩٢٣) ودور دار العلوم في تحديثها د. لويز أرمين أروين - أ. د. الطاهر أحمد مكي
- رثاء الزوجات والجواري في الشعر الأندلسي "عصر الطوائف والمرابطين" د. حمدي أحمد حسانين
- الرسم العثماني في المصحف بين الوجوب وعدمه د. رابح بن أحمد فرور
- دلالة الاقتران عند الأصوليين ومدى حجيتها في إثبات الأحكام الشرعية د. خالد ملاوي
- الدولة السلوقية تأسيسها وطبيعة تكوينها أ. مراد محمد إسماعيل
- جمالية النثفة الشعرية - أ. محمد الأمين شيخة
- النحو بين التقليد والتجديد - د. محيي الدين سالم
- الأفعال الثلاثية نحو معالجة تعقيدية باستخدام الإحصاء د. خالد توكل مرسي
- المعرب من الكلام الأعجمي - أ. رواق سماح
- إثبات الطلاق في قانون الأسرة الجزائري ، دراسة وتحليل د. المصري مبروك
- التحقيق بين المنهج والتطبيق - د. يوسف بن هورة
- الإشراف العلمي في الجامعة مفهومه، عناصره، ومعوقاته د. طوابة نور الدين
- سلطة النزعة الدينية على الشعر الملحون إبان الاستعمار الفرنسي أ. عبد القادر فيطس
- النقود في الحجاز في صدر الإسلام أ. عبد الله حافظ الحاج عبد الله
- العلاقات السلوقية البطلمية في عصر الملك أنطيوخس د. مازن جميل
- أثر الحذف والإحلال في سبك النص القرآني "سورة القصص نموذجاً" د. إحسان عبد القدوس إمبابي
- أخبار الكلية والجماعة